

Journal DOI:

<https://doi.org/10.64184>

Journal Email:

info@ashurjournal.com

Journal home page:

<https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about>



This journal is open access & Indexed in

IRAQI
Academic Scientific Journals

Google
الاباد العلم

 Crossref

Article Info.

Sections: Law.

Received: 2025 June 07

Accepted: 2025 August 27

Publishing: 2025 September 1

Analysis of Australia's foreign direct investment and outward investment trends during the period from 2020 to 2024, considering global economic challenges.

Vian Hadi A bed Kazem

Nahrain university /College of political science

Cvvv32259@gmail.com

Abstract

This study provides a comparative analysis of foreign direct investment (FDI) inflows into Australia and its outward investments during 2020–2024 amid global economic challenges such as the COVID-19 pandemic, tighter monetary policies, and geopolitical tensions. Findings reveal that Australia has remained an attractive destination for FDI, with inflows concentrated in mining, energy, and financial services, while outward investments increasingly targeted advanced economies, particularly the United States, the United Kingdom, and the European Union. Portfolio flows were more volatile than FDI due to interest rate fluctuations and asset revaluations, whereas FDI remained more stable and tied to long-term projects. Geopolitically, regulatory restrictions and strained relations with China limited Asian inflows, while stronger ties with traditional partners narrowed the gap between foreign assets in Australia and Australia's outward assets. On the income side, payments to foreign investors grew in line with rising stocks, while Australia's income from its overseas investments increased, driven by improved returns in advanced markets. The study concludes that enhancing sectoral and geographic diversification, simplifying investment approval filters, and channeling flows into energy transition and productive technologies are key pathways to maximize the impact on productivity, national income, and financial stability.

Keywords: foreign investment, Australia, its foreign investments, the global economy.

رابط الصفحة الرئيسية للمجلة:

<https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about>

إيميل المجلة:

info@ashurjournal.com

DOI المجلة :

<https://doi.org/10.64184>

هذه المجلة مفتوحة الوصول و جميع البحوث مفهرسة في هذه المستوعبات



معلومات البحث

القسم: العلوم السياسية.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥ يونيو ٧

تاريخ النشر: ٢٠٢٥ سبتمبر ١

تاريخ القبول: ٢٠٢٥ أغسطس ٢٧

تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أستراليا واستثماراتها الخارجية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) في ظل التحديات الاقتصادية العالمية"

م. د. فيان هادي عبد كاظم

Cvvv32259@gmail.com

Vian Hadi A bed Kazem

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

الملخص

يتناول البحث تحليلاً مقارناً لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أستراليا واستثماراتها الخارجية خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤ في ظل صدمات الجائحة، وتشديد السياسة النقدية عالمياً، والتوترات الجيوسياسية. تُظهر النتائج استمرار جاذبية أستراليا للاستثمار المباشر مع تركّز داخلي في التعدين والطاقة والخدمات المالية، مقابل تنامي تدريجي في الاستثمارات الأسترالية الخارجة نحو الاقتصادات المتقدمة تقودها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما يتضح أن تدفقات المحافظ كانت الأكثر تقلباً قياساً بالاستثمار المباشر، بتأثير أسعار الفائدة وتقييمات الأصول، بينما بقي الاستثمار المباشر أكثر ثباتاً وارتباطاً بمشروعات طويلة الأجل. جغرافياً، حدّت القيود التنظيمية وتوترات العلاقات مع الصين من الزخم القادم من آسيا، مقابل توسّع العلاقات مع الشركاء التقليديين، ما قلّص الفجوة بين الأصول الأجنبية في أستراليا وأصول أستراليا في الخارج. وعلى مستوى الدخل، اتسعت مدفوعات العوائد للمستثمرين الأجانب بالتوازي مع نمو الأرصدة، وارتفعت في المقابل إيرادات أستراليا من استثماراتها الخارجية مع تحسّن العوائد في الأسواق المتقدمة. ويخلص البحث إلى أن تعميق التنوع القطاعي والجغرافي، وتبسيط فلاتر الموافقات الاستثمارية، وتوجيه التدفقات نحو التحول الطاقوي والتقنيات الإنتاجية، هي مسارات تعظّم الأثر على الإنتاجية والدخل القومي وتحّد من هشاشة الدورة المالية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، أستراليا، استثماراتها الخارجية، الاقتصادي العالمي.

المقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية ، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

ولقد بدأ الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل جميع بلدان العالم منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي ، وكذلك الاعتراف بفوائده المتعددة ، مثل توفير التكنولوجيا ورأس المال والخبرات الإدارية ، ويشير الواقع العملي إلى أن سياسة الدول النامية المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر نادراً ما تكون محايدة بالنسبة لقبول الاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه، بسبب انخفاض مستوى الشفافية أو تفضيل الشركات المملوكة محلياً ، فضلاً عن طبيعة القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية ، وتستند هذه السياسات إلى مجموعة من الحجج النظرية ، سواء في الجانب المؤيد لولوج الاستثمارات الأجنبية في الأسواق المحلية ، أم الجانب الذي لا يؤيد ذلك.

إذا لم يُدار الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بفعالية، فقد يؤدي إلى عواقب مزعزة للاستقرار. فوصول الشركات الأجنبية قد يُحل محل الاستثمارات المحلية، ويثير قضايا الأمن القومي، ويُعيق نمو العمالة والأجور نظراً لطبيعة هذه الشركات كثيفة رأس المال، والتي غالباً ما تُستبدل فيها العمالة بالتكنولوجيا (Faeth,2005) . علاوة على ذلك، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يُعزز ريادة الأعمال المحلية على المدى الطويل، إلا أنه غالباً ما يأتي على حساب الشركات الناشئة المحلية على المدى القصير (De Backer,2003) .

في عام ٢٠١٧، استقبلت أستراليا ٤٩ مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر، مما جعلها ثامن أكبر متلقٍ عالمياً (UNCTAD، 2018). وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد عزز اقتصاد أستراليا بشكل متزايد، إلا أن حصته بين الدول المتقدمة في انخفاض مستمر منذ ثمانينيات القرن الماضي (انظر الشكل ١). وقد أدى صعود الأسواق الناشئة المهمة، مثل الصين والهند، إلى إعادة توجيه النشاط الاقتصادي العالمي بشكل كبير، ما يثير القلق بنفس القدر هو تراجع القدرة التنافسية الدولية لأستراليا وقدرتها على جذب الاستثمارات والاحتفاظ بها، وهو ما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على المدى الطويل.

منذ فرض مجلس مراجعة الاستثمار الأجنبي الأسترالي (FIRB) رسوم الطلبات في عام ٢٠١٥، انخفض عدد مقترحات الاستثمار المباشر المعتمدة بشكل كبير، حيث انخفض من ٤١٤٤٥ في ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ٨٧٢٤ في ٢٠١٨-٢٠١٩ (FIRB، 2019). ويتفاقم هذا الاتجاه المقلق بسبب المخاطر الجيوسياسية المتزايدة مع الصين،

والنزاعات الناشئة في القطاع المصرفي، والضرائب التقييدية المستمرة ولوائح سوق العمل. وقد خفض المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) مرتبة أستراليا في مؤشر التنافسية العالمية عدة مرات منذ عام ٢٠١٧ (WEF، 2017). وعلى الرغم من نوايا إعلان بوجور لعام ١٩٩٤ لتعزيز التركيز المتساوي على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والتجارة، إلا أن أستراليا ومنطقة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) الأوسع، قد فضلت، للأسف، التجارة كمحرك أساسي للنمو، مما أدى في النهاية إلى تقويض الإمكانيات المتنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن العلاقة بين تعزيز القدرة التنافسية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ليست واضحة كما قد تبدو. فالأدبيات المتعلقة بالاستثمار المباشر في أستراليا شحيحة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى السمات المميزة للبلاد - فهي شاسعة المساحة، وغنية بالموارد الطبيعية، ومعزولة جغرافيًا عن معظم شركائها التجاريين (غوتمان وريتشاردز، ٢٠٠٦).

يثير هذا الوضع قلقين مهمين: أولاً، تُقيّد سياسات الاستثمار الأجنبي الحالية التي يفرضها مجلس مراجعة الاستثمار الأجنبي (FIRB) قدرة أستراليا على الاستفادة الكاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يُعيق في نهاية المطاف الرفاه العام. ثانيًا، مع تزايد اعتماد أستراليا على التجارة لتحقيق النمو الاقتصادي، فإنها تُواجه ضعفًا متزايدًا في مواجهة تقلبات التجارة العالمية. لتجنب إضاعة الفرص الإنتاجية طويلة الأجل التي يُمكن أن يُتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب على أستراليا تعميق فهمها لكيفية جذب الاستثمار المباشر وتنويع مصادر نموها الخارجية. وإلا، فإن البلاد تُخاطر باختيار الحلول الملائمة قصيرة الأجل على حلول النمو المستدامة طويلة الأجل.

هدف هذه الدراسة إلى تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أستراليا واستثماراتها الخارجية خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، من خلال المقارنة بين حجم وتوزيع وتوجهات الاستثمارات الداخلة والخارجة، مع الأخذ في الاعتبار السياقات العالمية المؤثرة، بهدف استكشاف نقاط القوة والضعف، ومدى تأثير البيئة الاستثمارية الأسترالية بالتقلبات العالمية.

مشكلة البحث:

بالرغم من مكانة أستراليا كمحور إقليمي للاستثمار، إلا أن التغيرات الاقتصادية العالمية الأخيرة تسببت في إعادة تشكيل خريطة تدفقات الاستثمار الأجنبي على المستويين الوطني والدولي. تتبع مشكلة البحث من الحاجة إلى

الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: " ما مدى تأثير التحديات الاقتصادية العالمية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ على حجم وتوجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أستراليا مقارنةً باستثماراتها الخارجية؟"
أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق جملة من الأهداف منها:

١. تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى أستراليا خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)
٢. دراسة تطور الاستثمارات الأسترالية المباشرة في الخارج خلال نفس الفترة.
٣. مقارنة خصائص وتوزيعات الاستثمارات الداخلة والخارجة من حيث القطاعات، الدول، ومعدلات النمو.
٤. تقييم أثر المتغيرات الاقتصادية العالمية على الأداء الاستثماري لأستراليا داخليًا وخارجيًا.
٥. تقديم توصيات لتعزيز فعالية سياسات جذب الاستثمار وتشجيع الاستثمار الخارجي في أستراليا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية علمية في انه يساهم في توسيع المعرفة بشأن العلاقات المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات الاقتصادية في ظل الأزمات العالمية، أما أهمية عملية في مساعد صناع القرار في أستراليا على فهم نقاط التحول في حركة الاستثمار، ما يدعم اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات مقارنة دقيقة.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الكمي المقارن، من خلال تحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر الرسمية مثل: وزارة التجارة الأسترالية، هيئة الإحصاء الأسترالية.

أولاً: الاطار النظري

١. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الرغم من أنه ظاهرة حديثة بمصطلحاته، إلا أنه قديم بمفهومه فمن غير الممكن تحديد تاريخ معين لنشأة الاستثمارات الأجنبية، حيث كأن الاقتصاديون الأوائل يتناولونه بمفهوم حركة رؤوس الأموال، ومع ذلك فيمكن القول أن الاستثمارات بدأت بالنمو الحقيقي في مطلع القرن التاسع عشر، أي مع بداية الثورة الصناعية والتطور الصناعي والذي يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ، ولكن يرجع أغلب الخبراء والمتخصصين إلى أن ظهور الاستثمار ارتبط مع حركة الاستكشافات الجغرافية والتي تمخض عنها اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٤٩٢م وما تلى ذلك

من اكتشاف الهند عام ١٤٩٨م، فقد ارتبط ظهور الاستثمار بهذه الاستكشافات وعلى اثرها فقد تم إنشاء شركات تجارية عديدة مثل شركة الهند الشرقية والتي اجيز عقدها في لندن عام ١٦٠٠م (الآخرس، ٢٠١٢، ٢٧٠).

وقد استخدم مصطلح الاستثمار المباشر في عدة كتابات، ويعد (Herbert feis) أول من استخدم مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر عام ١٩٣٠م (الدهوكي، ٢٠١٣، ٤٤)، ثم ظهر بعد ذلك بثلاثة عقود مصطلح الاستثمار المحفظي (الاستثمار غير المباشر) إذ أشار اليه ولأول مرة (Mathew simon) عام ١٩٦٧م، ومنذ ذلك الحين أخذ الاستثمار يصنف إلى استثمار مباشر ويقصد به (انتقال رؤوس الأموال وأسلوب الإدارة الحديثة والتكنولوجيا إلى البلد المضيف للاستثمار) واستثمار محفظي والذي يتضمن (السندات الحكومية والمؤسسية والقروض المصرفية طويلة الأجل) (السعيد ، ٢٠٠٧ ، ٧).

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) * فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر نشاط يوضح هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر ويتم فرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المؤسسة والمستثمر المباشر ومن جهة أخرى وممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة(السامرائي، ١٩٩٩، ١١).

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه : عبارة عن مجموع العمليات المرجوة المختلفة في التأثير في السوق وتسيير المؤسسة الوطنية في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم(العبد، ٢٠١١، ٢).

أما منظمة التجارة العالمية (WTO) تعرفه على أنه : عبارة عن ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلده (البلد الأصلي أو الأم) والذي عن طريقه يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دوله مضيفه) وذلك مع نسبه تسييرها (الديو، جي، ٢٠٠٤، ٥٩).

كما عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيضة والمستثمرين الأجانب عن طريق هذه العلاقة التي تحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي للبلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم وقد يشاركونهم في هذه الملكية (وطنيون) أو (أجانب)(UNCTAD,2004,345).

وقد تناول (ساحة، ٢٠١٠، ٢٠) الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية تأثيره على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي حيث قال إن معدلات النمو المتسارعة للاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تكون لها نتائج إيجابية على الاقتصاد المحلي ، فقد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض الادخار والاستثمار المحليين بسبب المنافسة

مع الشركات متعددة الجنسية ، ومن ثم فشل البلد المضيف في إعادة استثمار أرباحها داخل البلد المضيف ، ومن ثم يؤدي ذلك بالنتيجة إلى انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تقوم الشركات المستثمرة باستيراد هذه السلع ومستلزمات الإنتاج من الشركة الأم في بلد المنشأة، وكذلك يحد من إمكانية توسيع الشركات المحلية إنتاجها وخاصة التي تخصص في إنتاج السلع الوسيطة.

في حين أكد (قويدري، ٢٠١١، ١٧) على ميزة مهمة في الاستثمار الأجنبي بأنه يقوم على خلق فرص عمل جديدة للعمالة المحلية ، ومن ثم تقليص مستويات البطالة المنتشرة في الدول، عن طريق التوسع في مشاريع الاستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ، وغير ماهرة كالبنى التحتية والمصانع الكبيرة وإنشاء المناطق السياحية، ومن ثم يشجع ذلك الشركات متعددة الجنسية على فتح برامج لتدريب وتأهيل وتطوير الأيدي العاملة وزيادة مهاراتها في اقتصاديات البلدان المضيضة ، وذلك من خلال تطوير رأس المال البشري.

وقد أشار (احمد، ٢٠١٣: ٣٣). الى الدور الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وصار له اولوية من اولويات صانعي القرار في الدول، فقد عملت هذه البلدان إلى تحرير أنظمتها الخاصة لنقل التكنولوجيا لتصير أكثر ملائمة لظروفها الاقتصادية ، كما سعت إلى زيادة القدرة الاستيعابية لديها لتوطين التكنولوجيا المنقولة من الخارج ، ومن ثم زيادة الترابط بين الشركات الأجنبية وفروعها وبين الشركات المحلية، ويمكن القول أن تحديد مدى ملائمة التكنولوجيا الجديدة لاقتصاد البلد المضيف تعتمد على قدراته وخصائصه ومميزاته النسبية، فإذا كانت الدولة تتميز بوجود فائض في الأيدي العاملة وتعاني من البطالة ، فإنها ستلجأ إلى الصناعات كثيفة العمل ، أما إذا اتصفت بندرة في الأيدي العاملة فإنها تتجه نحو الصناعات كثيفة رأس المال. وقد أشار (مصطفى والظاهر، ١٩٩٩، ٣٩). أن وهناك مشكلتان تواجه عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية ، الأولى تتمثل بملائمة التكنولوجيا التي توفرها الشركات متعددة الجنسية لظروف البلد المضيف، والثانية تتعلق بالتكاليف التي تتحملها هذه الشركات مقابل نقل هذه التكنولوجيا من قبل مراكز البحث والتطوير في الدول المتقدمة، وقد بين (فؤاد، ٢٠١٠: ٣٢). أن هناك أثر التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في أداء السياسة النقدية في البلدان النامية سلبياً ، وعن طريق تأثيرها في استقرار سعر الصرف ومعدلات التضخم النقدي ، فعندما يكون سعر الصرف في البلد المضيف تام المرونة ، فإن تدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى رفع قيمة عملة البلد المضيف وانخفاض في السعر النسبي للسلع المستوردة ، ويرتفع الاستهلاك المحلي ، ومن ثم تنخفض الضغوط التضخمية ، ومن ثم يقل احتمال أن يكون لتدفقات رأس المال الأجنبي أثر تضخمي في السياسة النقدية في الدول. وقد أشار (الجبوري، ٢٠٠٨: ٥٠)

أن هناك آثار مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر في السياسات العامة ، وذلك لخضوع الحكومات الوطنية لضغوطات الشركات الأجنبية لتحقيق أهدافها ومن ثم الإضرار بالمصالح الوطنية للبلد المضيف ، فان الشركات الأجنبية وفروعها لديها بدائل غير متوفرة للشركات المحلية ، وهذا ما يجعلها تتهرب من الإصغاء للسياسات العامة للبلد المضيف ، إذا واجهت تشريعات جديدة تعارض مع أهداف الشركات الأجنبية في هذا البلد المضيف.

إن للعولمة وأدواتها المتمثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى الإخلال بالقيم والأنظمة والتقاليد الاجتماعية ، وتكون لها آثار سلبية ، فالثقافات التي ترافق الشركات متعددة الجنسية هي ثقافة المنظمين المادية التي لا تتلائم مع ثقافة الدول النامية ذات المادة الأقل ، كما أن أسلوب الشركات الأجنبية في الصحافة والإعلان يمكن أن يؤثر على ثقافة المجتمع من خلال أثر المحاكاة ، و دائماً ما تكون مشاريع الشركات الأجنبية في المناطق الحضرية ، ومن ثم تكون فرص الاستخدام داخل هذه المناطق ، وبذلك تحدث الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما تخلفه من آثار ثقافية واجتماعية سلبية كفقدان الوحدة الاجتماعية وغيرها من الآثار.

وقد أشار (السامرائي، ٢٠٠٦، ٨٢) ان هناك محدد للمناخ الاستثماري في أي دولة منها **الأوضاع السياسية والأمنية**؛ إن أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة الاقتصادية هو النظام السياسي القائم في البلد ويكون للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيراً كبيراً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، ويتخذ المستثمر الأجنبي قرار بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس العائد وحجم السوق فحسب وإنما على درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي متعرضة للتغيير، في حين رأى (Sadik and Bolbol,2001,19) أن **الأوضاع الإدارية**؛ والتي ترتبط بحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية (التعليمية والترفيهية) والتقريب الذاتي (التآلف مع اللغة والثقافة المحلية) (Sadik and Bolbol,2001,19)، يعدّ النظام الإداري السائد من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية لجذب الاستثمار ويعتبر وجود أجهزة حكومية من أهم مظاهر البيئة الإدارية وتقوم على عاتق الأنظمة الإدارية لتقليل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء المشروع الاستثماري وبالتالي القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاولة محاربة الفساد الإداري والمالي في تلك الأجهزة، ويعمل الجهاز الإداري القائم على أمر الاستثمار كل ما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها، ويعتبر مطلب رئيسي لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار (مسعداوي، ٢٠٠٨، ١٨٢). اما كل من (Ahmad and Arezke and Funke,2005,8) فقد ذهب **الأوضاع الاقتصادية والمالية**؛ يعدّ حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار

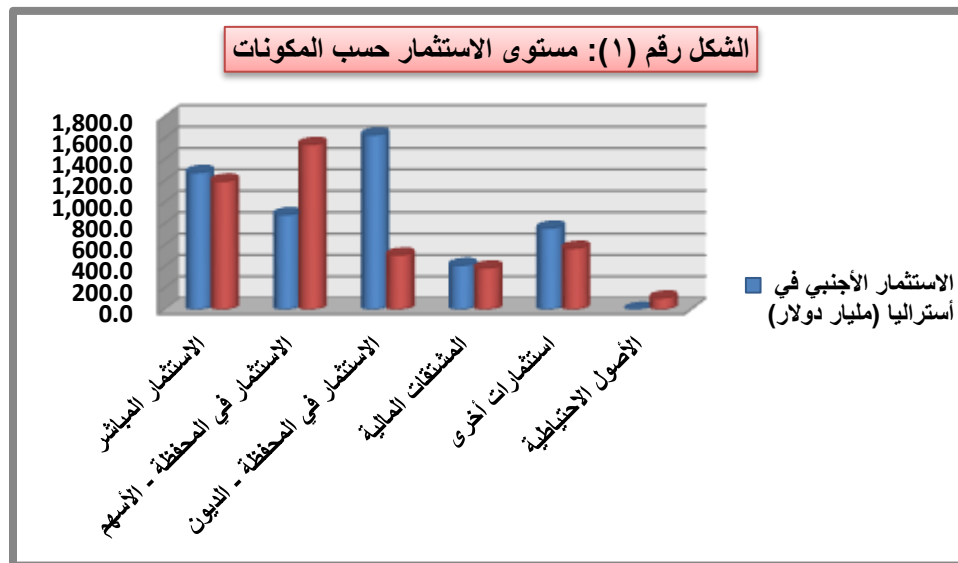
الأجنبي المباشر ، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين ، ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه ، فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلاءم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية ، ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية، وقد أشار (الهادي، ٢٠٠٨، ١٦) الى ان توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من العوامل الاستثمارية حيث إن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر إمكانية الحصول على عوائد كبيرة وبالتالي فإن العمل على استغلال هذه الموارد مرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة مثل الأيدي العاملة والمدربة ذات التكلفة المنخفضة، وفقاً (جانقي و بانقا، ٢٠٠٥، ٩). أن الاستثمارات تعتمد بصفة أساسية على وجود تشريعات وقوانين تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات كمركية وضريبية بالإضافة إلى ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة إلى حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها. وقد أوضح (الجبوري، ٢٠٠٨، ٤٦) ان النظام السياسي قائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان وتوجد ثقة للمواطنين فيه ، فهذا يساعد على خلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي ، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم ، فلا نتوقع منه القيام باستثماراته وإنشاء مشاريعه في دولة تتعدم فيها الحياة السياسية المستقرة.

مما سبق يمكن استنتاج إن عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الشركات متعددة الجنسية مسألة مرتبطة بكيفية الموازنة بين كلف ومنافع هذه الاستثمارات ومن ثم رغبة البلدان باستقبال هذه الاستثمارات، أي تحقيق التوازن بين تحقيق الإرباح وتقليل المخاطر للطرفين ، وان الآثار الناجمة عن ذلك قد تكون ايجابية أو سلبية على البلد المضيف.

ثانياً: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في استراليا.

١. تحليل مكونات الاستثمار الأجنبي في استراليا والاستثمار الأسترالي في الخارج

يعرض هذا الجدول مقارنة تفصيلية بين مكونات الاستثمار الأجنبي في استراليا والاستثمار الأسترالي في الخارج، ويعكس التركيبة الهيكلية لتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود حتى نهاية عام ٢٠٢٤. يتضمن الجدول ستة أنواع رئيسية من الاستثمارات.



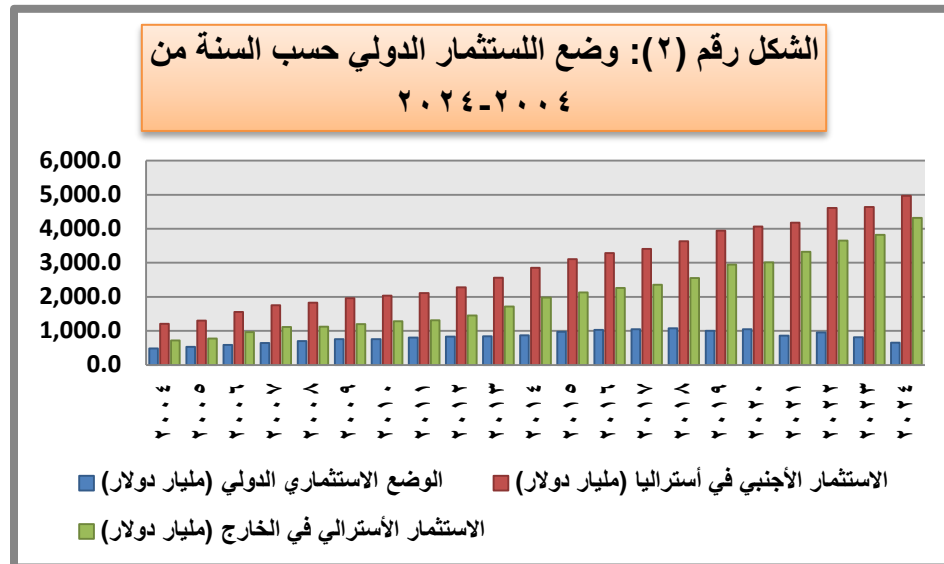
Source: Australian Bureau of Statistics, International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024.

نلاحظ من الشكل أعلاه ان الاستثمار الأجنبي في أستراليا بلغ قيمته 1,280.4 مليار دولار، في حين ان الاستثمار الأسترالي في الخارج بلغت قيمته 1,199.1 مليار دولار، ويشير هذا التقارب إلى وجود توازن نسبي في تدفق الاستثمار طويل الأجل المرتبط بملكية وإدارة الأصول الإنتاجية، مما يعكس انفتاحاً متبادلاً على الأسواق، اما استثمار محافظ الأسهم فقد بلغ الاستثمار الأجنبي قدره ٨٨٥.٥ مليار دولار، في حين الاستثمار الأسترالي الخارجي 1,542.3 مليار دولار، نلاحظ ان الفرق الكبير هنا يدل على أن المستثمرين الأستراليين لديهم ميل مرتفع نحو تنويع الأصول الخارجية من خلال الأسهم، وربما بحثاً عن عوائد أعلى أو أسواق أكثر ديناميكية، اما فيما يخص المحافظ الاستثمار في الديون فقد بلغ الاستثمار الأجنبي 1,631.1 مليار دولار، مقارنة بالاستثمار الأسترالي في الخارج الذي بلغ ٥٠٩.٠ مليار دولار، فتشير هذه الأرقام إلى اعتماد أستراليا على تمويل خارجي كبير عبر أدوات الدين، مما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب في استقرار السوق الأسترالي ولكن قد يثير تساؤلات حول عبء الدين الخارجي والاعتماد عليه كمصدر تمويلي، ويوضح الشكل أعلاه أيضاً الاستثمار في المشتقات المالية الذي بلغ فيه الاستثمار الأجنبي 412.8 مليار دولار مقارنة بالاستثمار الأسترالي الذي بلغ 387.5 مليار دولار، القيم المتقاربة تعكس استخداماً نشطاً للأدوات المشتقة في كل من الداخل والخارج، لأغراض التحوط وإدارة المخاطر، دون انحراف واضح في أحد الاتجاهي، ومن ناحية الاستثمارات الأخرى حيث بلغ الاستثمار الأجنبي ٧٦٠.٧ مليار دولار، مقارنة بالاستثمار الأسترالي الخارجي ٥٧٢.٤ مليار دولار و تمثل هذه الفئة غالباً القروض والتسهيلات التجارية، ويشير حجمها إلى نشاط قوي في حركة رأس المال المرتبط بالخدمات والتمويل قصير الأجل، أما الأصول الاحتياطية فنلاحظ ان لا توجد استثمارات أجنبية مسجلة ضمن الاحتياطات عكس الجانب الأسترالي الذي يمتلك

احتياطات مستثمرة في الخارج بقيمة ١٠٧.١ مليار دولار، تعكس هذه الفئة السياسة النقدية والمالية للبلاد واحتياطاتها الرسمية لدعم الاستقرار الاقتصادي والعملية.

٢. وضع الاستثمار الدولي في أستراليا، حسب السنة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٤)

أ. مستوى الاستثمار الأجنبي في أستراليا، حسب البلد، حسب السنة.



Source: Australian Bureau of Statistics, International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024

يعكس الشكل البياني الموسوم "(2004 - 2024) الاتجاهات الزمنية لمكونات المركز الاستثماري الدولي لأستراليا خلال فترة تمتد من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٢٤، ويوضح العلاقة بين ثلاثة متغيرات رئيسية هي: إجمالي المركز الاستثماري الدولي (موضح بالأعمدة الزرقاء)، والاستثمار الأجنبي داخل أستراليا (الخط الأزرق الداكن)، واستثمار أستراليا في الخارج (الخط البرتقالي). ويظهر من خلال الشكل تصاعد مطرد في كل من الاستثمار الأجنبي في أستراليا واستثمارات أستراليا الخارجية على مدى السنوات العشرين الماضية، مما يدل على تزايد انخراط الاقتصاد الأسترالي في العلاقات الاستثمارية الدولية.

في بداية الفترة الزمنية عام ٢٠٠٤، كان الاستثمار الأجنبي في أستراليا أعلى من الاستثمار الأسترالي في الخارج، واستمر هذا الاتجاه طوال الفترة، مما يشير إلى اعتماد أستراليا بشكل أكبر على تدفقات رؤوس الأموال الخارجية مقارنة بصادراتها الرأسمالية. ويلاحظ أن خط الاستثمار الأجنبي في أستراليا اتسم بنمو متدرج لكنه مستقر، حيث ارتفع من نحو ١.٢ تريليون دولار في ٢٠٠٤ إلى ما يقارب ٥ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٢٤، مع بعض التباطؤ الطفيف في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. أما استثمار أستراليا في الخارج فقد شهد نمواً متسارعاً، لا سيما بعد عام ٢٠١٣، حيث ازداد من نحو ١.٤ تريليون دولار إلى ما يزيد عن ٤.٣ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٢٤، ما يعكس توجهاً متزايداً للشركات الأسترالية نحو التوسع العالمي.

وعلى صعيد المركز الاستثماري الدولي الذي يمثل الفرق بين الاستثمار الأجنبي الداخل والخارج، فإنه ظل موجباً طوال الفترة مما يعكس استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى أستراليا بأكثر مما تصدره من استثمارات، ولكن يُلاحظ أن حجم هذا المركز بلغ ذروته في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ بأكثر من تريليون دولار، ثم بدأ في الانخفاض بعد عام ٢٠٢١ ليصل إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠٢٤ دون ٧٠٠ مليار دولار، وهو ما يشير إلى تقارب متزايد في مستويات الاستثمار الداخل والخارج نتيجة تسارع وتيرة التوسع الخارجي للأصول الأسترالية.

بناءً على ذلك يمكن القول إن الاقتصاد الأسترالي يتميز بانفتاح استثماري عالي وتوازن متغير في مركزه الاستثماري الدولي. وتُظهر البيانات اتجاهاً واضحاً نحو تقليص الفجوة بين الاستثمار الوارد والصادر، ما قد يدل على تغير في الاستراتيجية الاقتصادية لأستراليا نحو تعزيز حضورها الاستثماري العالمي وتقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية كمصدر رئيسي للتمويل.

ب. مستوى الاستثمار الأجنبي في أستراليا، حسب البلد/مجموعة البلدان، حسب السنة.

يوضح الشكل البياني ادناه المعنون "مستوى الاستثمار الأجنبي في أستراليا حسب الدول والمجموعات الإقليمية حسب السنة" تطور حجم الاستثمارات الأجنبية في أستراليا خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤. وتُعرض البيانات في صورة أعمدة تمثل حجم الاستثمار لكل دولة أو مجموعة دول بالاعتماد على مقياس المليار دولار أسترالي، بالإضافة إلى خط بياني يُظهر إجمالي الاستثمارات الأجنبية من جميع الدول مجتمعة على مدار السنوات المذكورة.

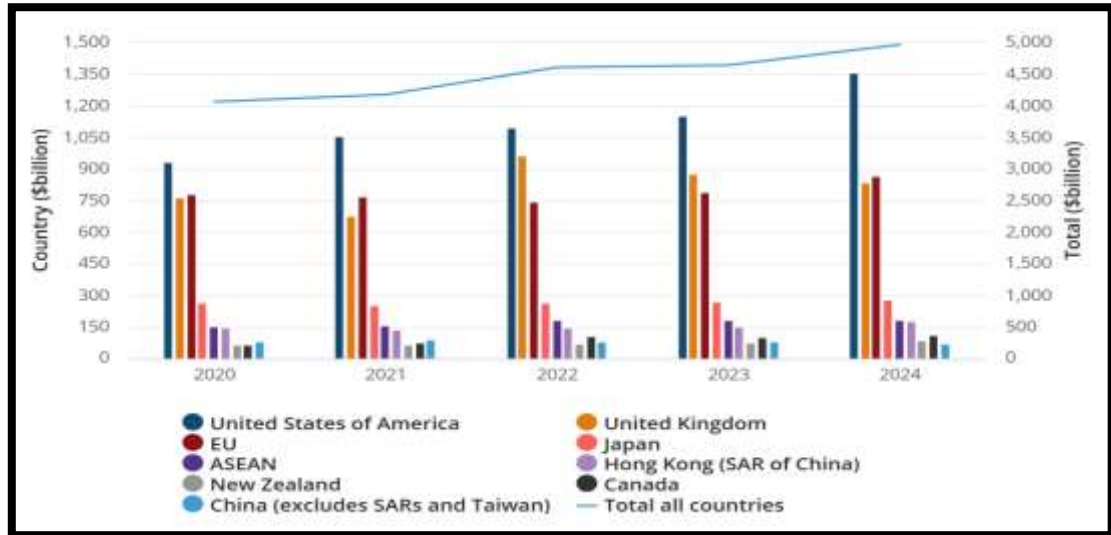
تشير البيانات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي في أستراليا خلال الفترة بأكملها، حيث سجّلت استثماراتها نمواً مطرداً من نحو ٩٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ إلى ما يقرب من ١,٣٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، مما يعكس استمرار ثقة المستثمر الأمريكي في البيئة الاستثمارية الأسترالية. تليها المملكة المتحدة التي بلغت استثماراتها ذروتها في عام ٢٠٢٢ بما يفوق ٩٠٠ مليار دولار ثم شهدت انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠٢٣ قبل أن ترتفع مجدداً في عام ٢٠٢٤ لتتجاوز ٩٥٠ مليار دولار. أما الاتحاد الأوروبي فقد حافظ على مستوى مستقر نسبياً من الاستثمارات، إذ تراوح حجم استثماراته بين ٧٥٠ و ٨٠٠ مليار دولار طيلة السنوات الخمس، مع ملاحظة ارتفاع واضح في عام ٢٠٢٤.

أما اليابان فقد سجّلت استثمارات ثابتة نسبياً تراوحت بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مليار دولار على مدار السنوات، مما يشير إلى استقرار العلاقة الاقتصادية بين البلدين. في حين حافظت استثمارات الصين (باستثناء المناطق الإدارية الخاصة وتايوان) على مستوى منخفض نسبياً مقارنةً بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث لم تتجاوز استثماراتها حاجز ١٠٠ مليار دولار في أي من السنوات. وتظهر مجموعة دول آسيان (ASEAN) أيضاً استثمارات معتدلة تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليار دولار، ما يشير إلى اهتمام مستمر ولكن محدود نسبياً من هذه المنطقة تجاه السوق الأسترالية.

تجدر الإشارة إلى أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أستراليا (كما يوضح الخط الأزرق البياني) شهد نمواً متواصلاً من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٤، إذ ارتفع من قرابة ٤,٥٠٠ مليار دولار إلى ما يناهز ٥,٠٠٠ مليار دولار. ويعكس هذا النمو العام مدى جاذبية السوق الأسترالية للمستثمرين الأجانب رغم التحديات الاقتصادية العالمية، مما يدل على استقرار نسبي في البيئة الاستثمارية ومتانة الإطار التشريعي والبنية التحتية الاقتصادية في أستراليا.

بناءً على ما تقدم يمكن الاستنتاج بأن الاستثمار الأجنبي في أستراليا يشهد توزعاً متنوعاً بين عدد من الشركاء التجاريين، إلا أن الولايات المتحدة تبقى المصدر الأكثر أهمية من حيث الحجم والقيمة، تليها المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، في حين تبقى مساهمة بعض الدول مثل الصين وكندا ونيوزيلندا أقل نسبياً، ما يستوجب مزيداً من البحث في أسباب هذا التفاوت سواء من منظور السياسات التجارية أو العوامل الجيوسياسية.

الشكل رقم (٣): مستوى الاستثمار الأجنبي في أستراليا، حسب البلد، وحسب السنة



Source: Australian Bureau of Statistics, International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024

٣. حجم الاستثمار الأسترالي في الخارج.

أ. حجم الاستثمار الأسترالي في الخارج، حسب الدولة/مجموعة الدول، حسب السنة.

يعرض الشكل البياني ادناه الموسم "مستوى الاستثمار الأسترالي في الخارج حسب الدولة أو المجموعة الإقليمية حسب السنة" تطور حجم الاستثمارات الخارجية لأستراليا خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤، ويعتمد الشكل على بيانات مرئية من نوع الأعمدة لتمثيل مساهمة كل دولة أو مجموعة دول في تلقي الاستثمارات الأسترالية، بالإضافة إلى خط بياني يمثل إجمالي الاستثمارات الخارجية لجميع الدول مجتمعة، ويقاس

كل من المحور الرأسي الأيسر بالاعتماد على القيمة بالمليار دولار أسترالي للدول الفردية، بينما يمثل المحور الرأسي الأيمن إجمالي القيمة السنوية للاستثمار الخارجي الكلي.

تشير البيانات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تُعد الوجهة الاستثمارية الأولى لرأس المال الأسترالي خلال كامل الفترة، إذ بدأت بحوالي ٨٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ وارتفعت بشكل مطرد لتتجاوز ١,٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، ما يعكس قوة العلاقات الاقتصادية الثنائية والثقة العالية في السوق الأمريكي من قبل المستثمر الأسترالي. تليها المملكة المتحدة التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في الاستثمارات من حوالي ٦٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٠ إلى ما يقارب ٨٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٢، ثم شهدت انخفاضاً تدريجياً لتصل إلى قرابة ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، وهو ما قد يعكس تغيرات في البيئة الاقتصادية أو المالية في بريطانيا، خاصة في أعقاب تطورات ما بعد بريكست.

في المرتبة الثالثة تأتي دول الاتحاد الأوروبي التي حافظت على مستويات مستقرة إلى حد ما من الاستثمارات الأسترالية، حيث تذبذبت بين ٣٥٠ و ٤٥٠ مليار دولار، وهو ما يدل على علاقة اقتصادية متوازنة نسبياً مع الدول الأوروبية، رغم ما قد يطرأ من تفاوت بين دولة وأخرى داخل الكتلة. أما اليابان وهونغ كونغ فقد استقطبتا استثمارات أقل نسبياً، بحدود ١٠٠ إلى ١٥٠ مليار دولار تقريباً لكل منهما، مع ملاحظة ثبات نسبي في تدفق الاستثمارات إليهما دون تغيرات جوهرية.

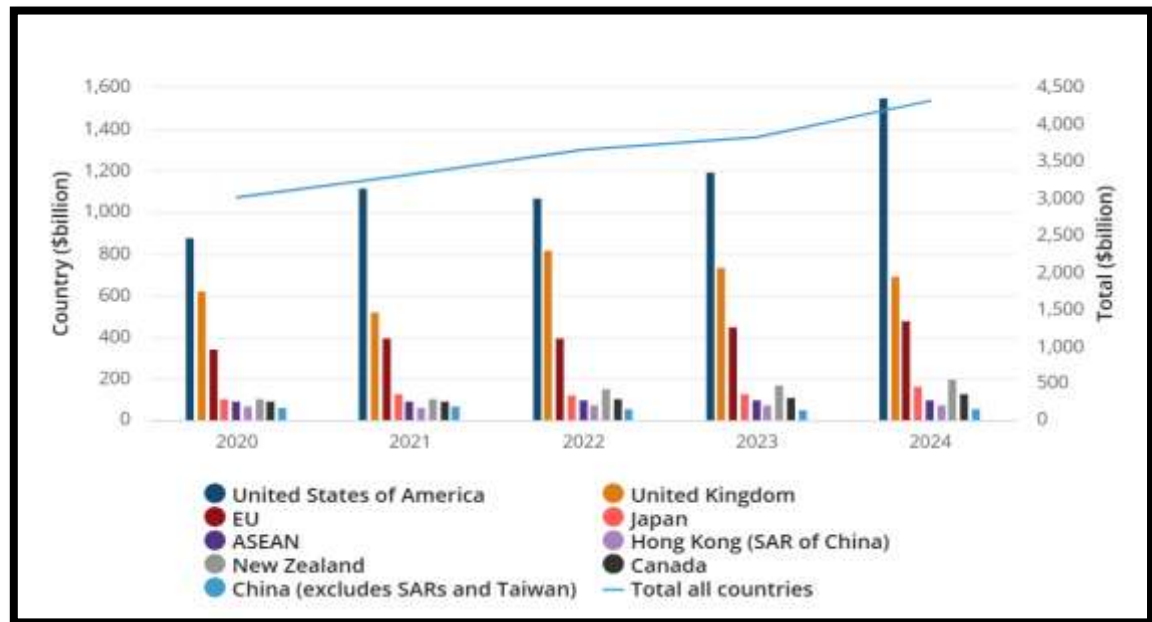
تُظهر مجموعة آسيان (ASEAN) ونيوزيلندا كمستفيدين مستقرين من الاستثمارات الأسترالية، خصوصاً نيوزيلندا التي شهدت ارتفاعاً تدريجياً في الاستثمار الأسترالي بلغ ذروته في ٢٠٢٤، ما يعكس قوة الترابط الجغرافي والتكامل الاقتصادي في منطقة الأوقيانوسيا. أما كندا والصين (باستثناء المناطق الإدارية وتايوان) فقد استقطبتا مستويات منخفضة نسبياً من الاستثمارات، حيث لم تتجاوز استثمارات الصين حاجز ١٠٠ مليار دولار طوال الفترة، بل شهدت تراجعاً طفيفاً في بعض السنوات، ما قد يُعزى إلى التوترات الجيوسياسية أو القيود التنظيمية.

أما في ما يتعلق بإجمالي الاستثمارات الأسترالية الخارجية (كما يمثلها الخط الأزرق)، فإن الرسم البياني يكشف نمواً مستمراً من نحو ٣,٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ إلى أكثر من ٤,٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس توسعاً استراتيجياً في سياسات التوظيف الخارجي لرأس المال الأسترالي وتنامي اندماج الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية.

ويُستنتج من التحليل الكلي أن أستراليا تفضل الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة ذات الاستقرار المؤسسي والشفافية العالية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، مع تراجع واضح في الاستثمارات المتجهة إلى الأسواق الناشئة كالصين وآسيان. وهذا النمط يعكس سلوكاً استثمارياً حذراً ومتوازناً من قبل المستثمرين الأستراليين، يعتمد في الغالب على تقليل المخاطر وتعظيم العائد عبر اختيار بيئات استثمارية ذات بنية تحتية مؤسسية قوية. وعليه، فإن هذه البيانات تقدم مؤشراً استراتيجياً لصناع القرار لفهم أنماط توجيه رأس المال الأسترالي

وتقييم جدوى توسيع قنوات الاستثمار في الدول النامية أو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الشركاء التجاريين الصاعدين.

الشكل رقم (٤): حجم الاستثمار الأسترالي في الخارج، حسب الدولة/مجموعة الدول، حسب السنة.



Source: Australian Bureau of Statistics, International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024

٤. معاملات الحساب المالي.

أ. الاستثمار الأجنبي في أستراليا، معاملات الاستثمار المباشر، حسب البلد/مجموعة البلدان، حسب السنة

يعرض الشكل البياني أدناه "الاستثمار الأجنبي في أستراليا، المعاملات الاستثمارية المباشرة حسب الدولة أو المجموعة الإقليمية حسب السنة" ونلاحظ من الشكل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Transactions) إلى أستراليا خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤، حيث تم تمثيل البيانات بواسطة أعمدة لأهم الشركاء التجاريين، بالإضافة إلى خط بياني يمثل إجمالي المعاملات الاستثمارية المباشرة من جميع الدول مجتمعة، وتقاس القيم بمليارات الدولارات الأسترالية.

تكشف البيانات عن تباين واضح في حجم واتجاه المعاملات الاستثمارية المباشرة من عام إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ما يعكس الديناميكية المرتبطة بالعوامل الاقتصادية والسياسية والتنظيمية. في عام ٢٠٢٠ يُلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية سجلت صافي تدفق سلبي للاستثمار بقيمة تقارب -١٥ مليار دولار، في حين أن اليابان كانت المصدر الأكبر للتدفقات الاستثمارية المباشرة في ذلك العام بقيمة قاربت ٢٠ مليار دولار، مما يشير إلى تركيز

الاستثمارات اليابانية في القطاعات النشطة أو المتنامية آنذاك في أستراليا، بينما قد يعكس التراجع الأمريكي عمليات بيع أو إعادة هيكلة استثمارية.

في عام ٢٠٢١ تكرر النمط ذاته مع تدفقات سلبية من الولايات المتحدة، بينما سجلت المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تدفقات إيجابية تجاوزت ١٠ مليارات دولار لكل منهما، كما برزت مساهمات إيجابية ملحوظة من كندا ودول آسيان. أما الصين (باستثناء المناطق الإدارية الخاصة وتايوان) فقد سجلت مستويات منخفضة نسبياً أو أقرب إلى الصفر، ما قد يعكس القيود الجيوسياسية أو احتياطات المستثمرين في ظل التوترات التجارية مع أستراليا.

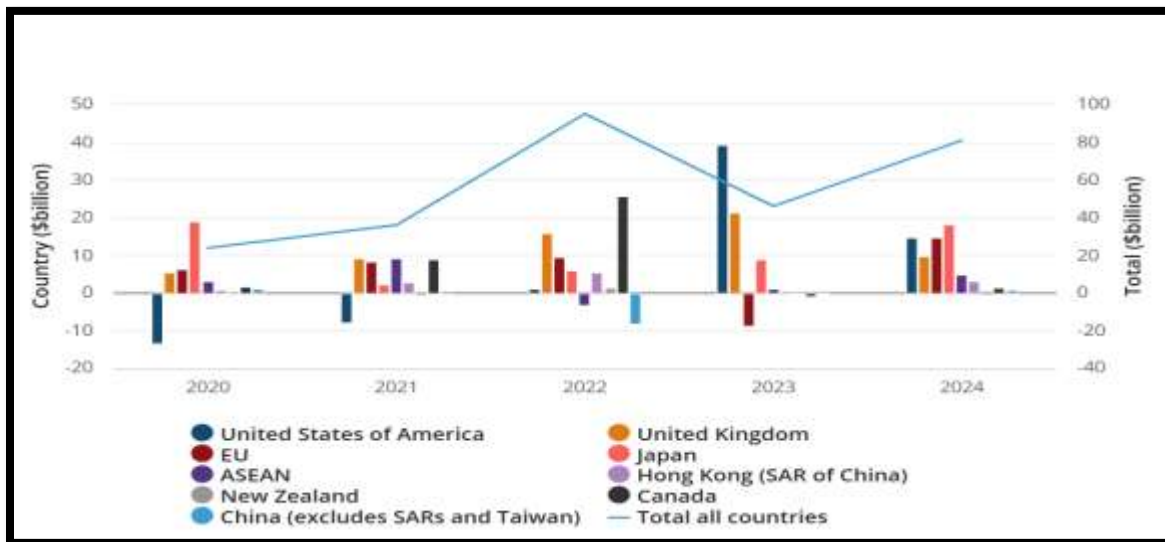
في عام ٢٠٢٢ سجلت كندا أعلى مساهمة استثمارية مباشرة بقيمة تقترب من ٢٥ مليار دولار، بينما ارتفعت مساهمات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ. ويُعد هذا العام الأعلى من حيث إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر إذ تجاوز المجموع الكلي حاجز ٩٠ مليار دولار، ما يعكس مرحلة انتعاش اقتصادي بعد تداعيات جائحة كوفيد-١٩. ومع ذلك، سجلت الصين صافي تدفق سلبي يقارب -١٠ مليارات دولار، وهو ما يؤكد استمرار التوجه الانكماش في العلاقات الاستثمارية بين البلدين.

في عام ٢٠٢٣ كانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أعلى استثمارات مباشرة قاربت ٤٠ مليار دولار، تليها المملكة المتحدة بقيمة تزيد عن ٢٠ مليار دولار، في حين سجل الاتحاد الأوروبي صافي تدفق سلبي يقارب -٥ مليارات دولار، وهي حالة فريدة تستحق مزيداً من التحليل فيما إذا كانت تعكس عمليات تصفية أو تقلبات في الأسواق. كما شهد هذا العام انخفاضاً عاماً في إجمالي الاستثمارات مقارنة بسابقه، حيث تراجع المجموع الكلي إلى ما دون ٦٠ مليار دولار.

أما في عام ٢٠٢٤ فقد تميزت البيانات بارتفاع جماعي في التدفقات من معظم الدول، حيث ارتفعت مساهمات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي ودول آسيان، ما أدى إلى تعافي إجمالي الاستثمارات ليصل إلى ما يقارب ٨٠ مليار دولار. ويشير هذا النمو إلى استعادة الثقة في السوق الأسترالية وإعادة هيكلة الاستثمارات الدولية مع تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.

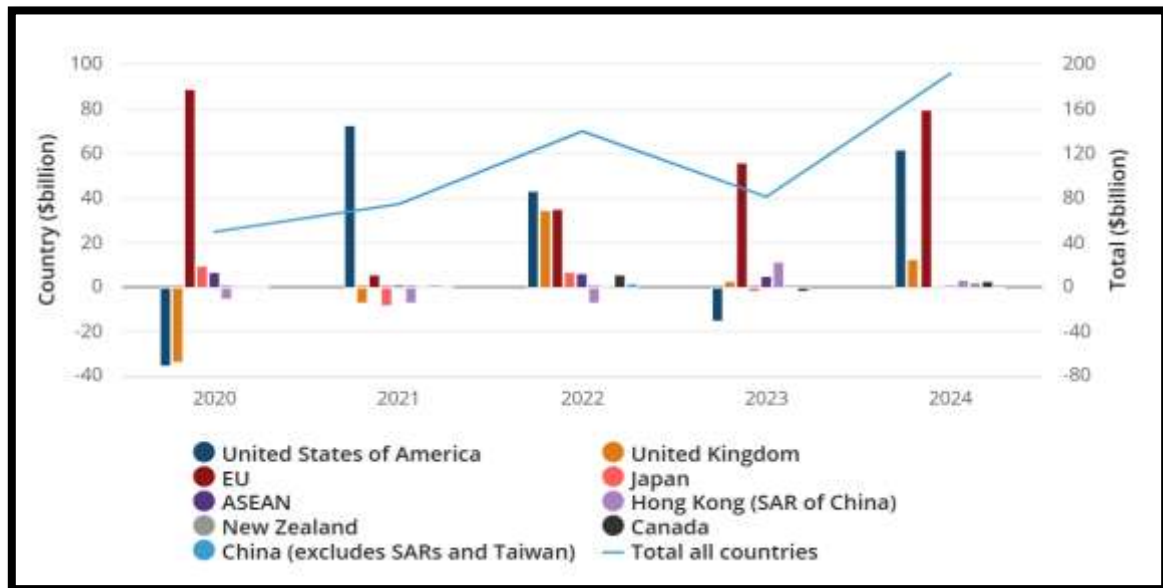
وعليه فإن هذه البيانات تعكس تقلبات حادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأستراليا خلال السنوات الخمس، وهي تقلبات مرتبطة بعوامل اقتصادية عالمية كالأزمات المالية والجيوسياسية، بالإضافة إلى طبيعة الاستثمار المباشر الذي يتأثر بعمليات الاستحواذ، الدمج، إعادة هيكلة الشركات، والضرائب. ومن المهم لصناع القرار والمحللين أخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار عند وضع السياسات الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات من الدول التي تظهر نمواً متذبذباً أو تناقصاً مستمراً كما هو الحال مع الصين وبعض الدول الأوروبية.

الشكل رقم (٥): "الاستثمار الأجنبي في أستراليا، المعاملات الاستثمارية المباشرة حسب الدولة وحسب السنة"



Source: Australian Bureau of Statistics, International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024

ب. الاستثمار الأجنبي في أستراليا، معاملات الاستثمار في المحفظة، حسب البلد ، وحسب السنة.
الشكل رقم (٦): معاملات الاستثمار في المحفظة، حسب البلد ، وحسب السنة.



Source: Australian Bureau of Statistics, International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024

يوضح الشكل البياني ادناه اتجاهات الاستثمار الأجنبي في شكل معاملات المحافظ الاستثمارية (Portfolio Investment) خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤، حيث تُعرض البيانات من خلال

أعمدة تمثل كل دولة أو مجموعة إقليمية على حدة، بالإضافة إلى خط بياني يعكس إجمالي معاملات المحافظ الاستثمارية من جميع الدول مجتمعة خلال كل سنة، وتقاس القيم بمليارات الدولارات الأسترالية. تكشف البيانات عن تقلبات حادة في تدفقات المحافظ الاستثمارية، حيث يظهر نمط غير منتظم على مستوى السنوات والدول، ما يعكس الطبيعة المتغيرة وغير الثابتة لهذا النوع من الاستثمار المرتبط بدرجة كبيرة بالتقلبات في الأسواق المالية ومعدلات الفائدة وتقويمات السندات والأسهم. في عام ٢٠٢٠ سجل الاتحاد الأوروبي أكبر تدفق موجب في معاملات المحافظ بقيمة تقارب ٩٠ مليار دولار أسترالي، مما يشير إلى ثقة المستثمرين الأوروبيين في سوق السندات والأدوات المالية الأسترالية خلال تلك الفترة، بينما سجلت المملكة المتحدة تدفقاً سالباً كبيراً يقارب - ٣٥ مليار دولار، وهو ما قد يُعزى إلى عمليات سحب أو إعادة توزيع استثمارات خارج السوق الأسترالية بسبب تداعيات البريكست أو الظروف الوبائية.

في عام ٢٠٢١ كانت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي للاستثمارات في المحافظ المالية، بقيمة قاربت ٧٠ مليار دولار، في حين بقيت مساهمات الاتحاد الأوروبي إيجابية لكن منخفضة. كما سجلت الصين واليابان ودول آسيان تدفقات سالبة صغيرة نسبياً، ما يعكس توجهًا متحفظًا في استثمار المحافظ من هذه الجهات. في عام ٢٠٢٢ شهدت معظم الدول زيادة ملحوظة في تدفق المحافظ، خصوصًا الولايات المتحدة التي استمرت في ضخ استثمارات بقيمة تفوق ٤٠ مليار دولار، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي بحوالي ٣٠ مليار دولار. ومن جهة أخرى، أظهرت الصين وهونغ كونغ تدفقات سالبة طفيفة، ما يدل على استمرار حذر الأسواق الآسيوية. أما عام ٢٠٢٣ فقد شهد تقلباً حاداً حيث تراجعت استثمارات الولايات المتحدة إلى نطاق سلبي بقيمة تقترب من - ٢٠ مليار دولار، في حين عاد الاتحاد الأوروبي إلى قيادة التدفقات بقيمة ٥٥ مليار دولار. كما برزت دول آسيان كمصدر متزايد للاستثمار في المحافظ الأسترالية. وفي المقابل، انخفض إجمالي التدفقات (الخط الأزرق) إلى أدنى مستوى خلال الفترة بأكملها، ما يعكس ضعفاً عاماً في ثقة الأسواق المالية الأجنبية تجاه الأصول الأسترالية في ذلك العام.

في عام ٢٠٢٤ سجّلت معظم الدول الكبرى ارتفاعاً ملحوظاً في معاملات الاستثمار بالمحافظ، حيث حقق الاتحاد الأوروبي قفزة كبيرة جديدة قاربت ٨٠ مليار دولار، كما استعادت الولايات المتحدة مكانتها بقيمة تزيد عن ٦٠ مليار دولار، في حين أظهرت المملكة المتحدة عودة إلى الاستثمارات الموجبة بعد ثلاثة أعوام من التقلب. وارتفع بذلك إجمالي الاستثمار في المحافظ ليصل إلى قرابة ١٨٠ مليار دولار، وهو أعلى مستوى خلال فترة الرصد.

يشير هذا التغير الكبير من عام إلى آخر إلى أن المحافظ الاستثمارية تُعد أكثر حساسية للتغيرات السوقية والمخاطر مقارنة بالاستثمار المباشر أو طويل الأجل، حيث تتأثر مباشرة بالتغيرات في أسعار الفائدة، تقلبات العملة، السياسات الضريبية، والمؤشرات الاقتصادية العالمية. كما يُظهر الشكل أهمية الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

كمصدرين رئيسيين لهذا النوع من الاستثمار في أستراليا، بينما تبقى مساهمات الصين ودول آسيان متواضعة أو متذبذبة.

وبالتالي فإن تحليل هذه المعاملات يبرز أهمية مراقبة البيئة الكلية والسياسات النقدية لضمان تدفق مستقر لهذا النوع من الاستثمار، لا سيما في ظل تنامي تأثيرات الأسواق العالمية على الاقتصاد الأسترالي، مما يستدعي اتباع سياسات مالية ونقدية أكثر توازناً تضمن استقرار العوائد على السندات وتحافظ على ثقة المستثمر الأجنبي في أدوات الدين والأصول المالية الأسترالية.

٥. الاستثمار الأسترالي في الخارج، معاملات الاستثمار المباشر والمحافظ.

أ. الاستثمار الأسترالي في الخارج، معاملات الاستثمار المباشر، حسب البلد، حسب السنة.

يعرض الشكل البياني ادناه اتجاهات تدفقات الاستثمار المباشر الصادر من أستراليا نحو دول العالم خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤. ويمثل الشكل البيانات من خلال أعمدة تشير إلى معاملات الاستثمار المباشر لكل دولة أو مجموعة دول رئيسية، إضافة إلى خط بياني يوضح إجمالي الاستثمارات المباشرة الأسترالية لجميع الجهات الدولية خلال كل سنة، ويُقاس المحور العمودي الأيسر بالقيمة (بالمليار دولار أسترالي) للدول الفردية، بينما يمثل المحور العمودي الأيمن القيمة الإجمالية السنوية.

تشير بيانات عام ٢٠٢٠ إلى بداية معتدلة نسبياً في تدفقات الاستثمار المباشر، حيث سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى مستوى نسبي بلغ ما بين ٥ إلى ١٠ مليارات دولار، في حين كانت مساهمات الدول الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا وآسيان، متواضعة أو شبه مستقرة. وقد يدل ذلك على أن العام الأول من الجائحة شهد تباطؤاً في التوسع الاستثماري الخارجي لأستراليا نتيجة حالة عدم اليقين العالمية.

في عام ٢٠٢١ يُلاحظ تسجيل المملكة المتحدة لصافي تدفق سلبي كبير بلغ حوالي -٢٠ مليار دولار، وهو التراجع الأبرز خلال الفترة، ما قد يشير إلى انسحاب استثمارات أسترالية أو إعادة هيكلتها، وقد يكون ذلك مرتبطاً بتداعيات ما بعد البريكست والتقلبات الاقتصادية المحلية في المملكة المتحدة. في المقابل سجلت الولايات المتحدة مجدداً تدفقات إيجابية فاقت ١٠ مليارات دولار، مؤكدة على مكانتها كوجهة رئيسية لرأس المال الأسترالي المباشر.

عام ٢٠٢٢ يُعد استثنائياً في هذا السياق، حيث سجلت المملكة المتحدة طفرة هائلة في تدفقات الاستثمار المباشر الأسترالي بلغت أكثر من ١١٠ مليارات دولار، وهي الأعلى على الإطلاق خلال فترة الرصد، ما دفع بإجمالي الاستثمار الأسترالي في الخارج إلى تجاوز ١٨٠ مليار دولار، وهو أعلى مستوى خلال السنوات الخمس. وقد تفسر هذه القفزة بصفقة استحواذ ضخمة أو توسع استراتيجي من قبل شركات أسترالية في السوق البريطانية، وتستدعي هذه الطفرة تحليلاً نوعياً معمقاً لتحديد طبيعة هذا الاستثمار وأبعاده.

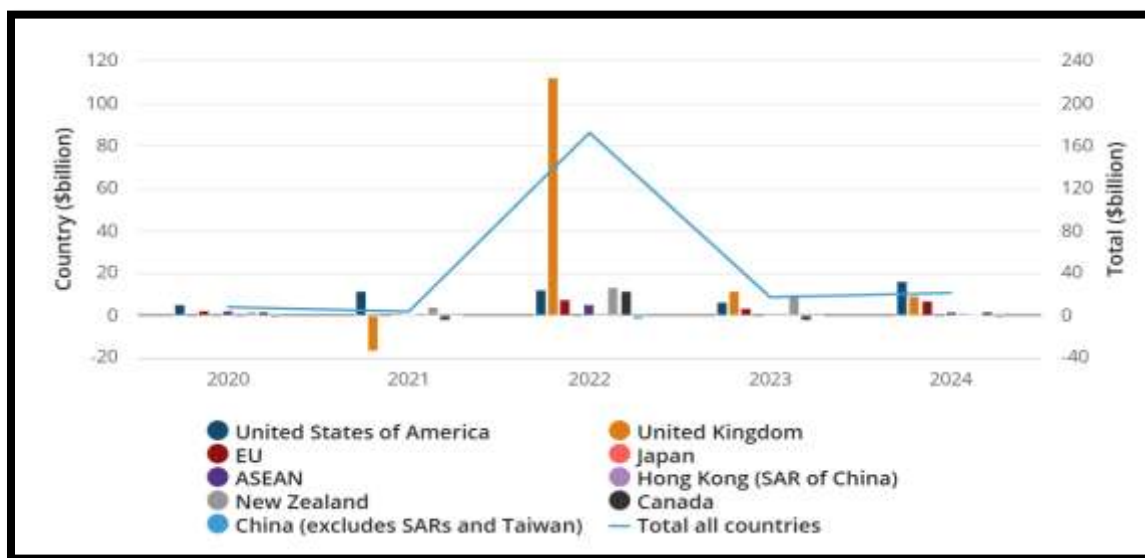
في عام ٢٠٢٣ عادت التدفقات إلى مستوياتها التقليدية، حيث تراجعت استثمارات المملكة المتحدة بشكل كبير، بينما سجلت الولايات المتحدة مجدداً أعلى تدفق إيجابي بقيمة تقارب ٢٠ مليار دولار، كما أظهرت كندا مساهمة إيجابية

ملحوظة، في حين انخفضت مساهمات دول الاتحاد الأوروبي وآسيان إلى مستويات منخفضة نسبيًا. وانخفض إجمالي الاستثمار المباشر الأسترالي إلى ما دون ٤٠ مليار دولار، ما يعكس عودة السوق إلى وضع أكثر تحفظًا بعد عام استثنائي.

أما في عام ٢٠٢٤ فقد استقرت تدفقات الاستثمار نسبيًا مع تحسن طفيف، حيث عادت الولايات المتحدة إلى صدارة الدول المستقبلية للاستثمار الأسترالي، تليها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بدرجات أقل، في حين بقيت مساهمات آسيا وكندا عند مستويات محدودة. وبلغ إجمالي الاستثمار المباشر الأسترالي في الخارج قرابة ٤٥ مليار دولار، ما يعكس استقرارًا نسبيًا بعد عامين من التذبذب الشديد.

يمكن الاستنتاج من خلال هذا التحليل أن نمط الاستثمار المباشر الأسترالي في الخارج يتسم بالتقلب ويعتمد بشكل كبير على صفقات فردية كبيرة كما في حالة المملكة المتحدة عام ٢٠٢٢. كما يتضح أن الولايات المتحدة تمثل الوجهة الأكثر استقرارًا وتكرارًا للاستثمارات الأسترالية المباشرة، وهو ما يُعزى إلى قوة السوق الأمريكية ووضوح نظامها المؤسسي. أما التفاوت في مساهمات الدول الأخرى فيعكس مدى تأثر تدفقات رأس المال الأسترالي بالعوامل السياسية والاقتصادية الخارجية. ويوصي التحليل بأهمية التوسع في التنوع الجغرافي لتقليل المخاطر وضمان استدامة التدفقات الاستثمارية، خاصة في ظل التحديات المتزايدة في النظام المالي العالمي.

الشكل رقم (٦): الاستثمار الأسترالي في الخارج، معاملات الاستثمار المباشر، حسب البلد، حسب السنة.



Source: Australian Bureau of Statistics, International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024

ب. الاستثمار الأسترالي في الخارج، معاملات الاستثمار في المحفظة، حسب البلد، وحسب السنة.

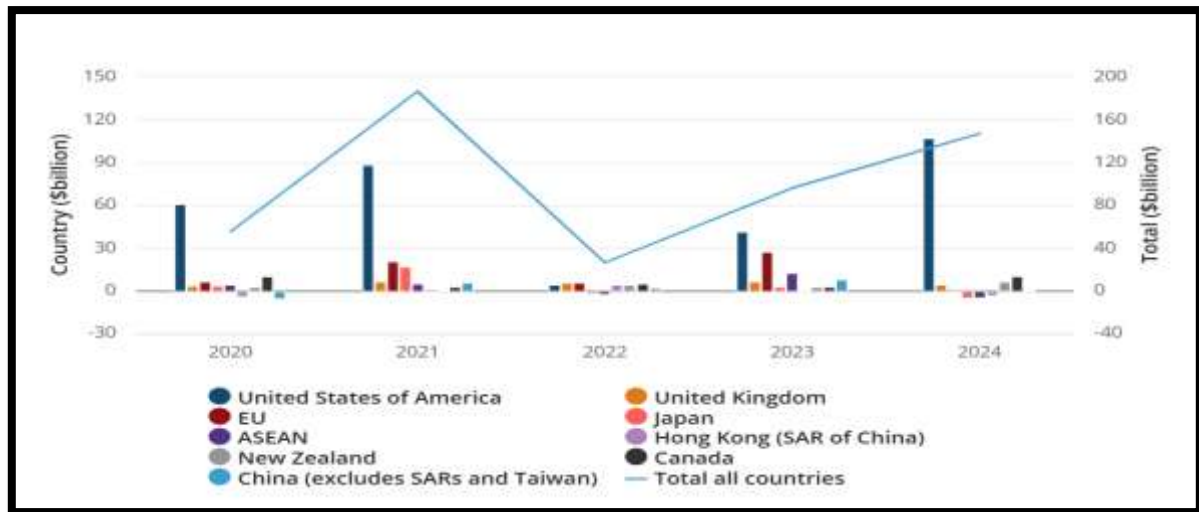
يعرض الشكل البياني ادناه تطور تدفقات استثمارات المحافظ التي توجهها أستراليا نحو الخارج خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤. ويقاس المحور العمودي الأيسر القيمة بالمليار دولار أسترالي الموجهة إلى كل دولة أو مجموعة إقليمية، بينما يمثل المحور العمودي الأيمن إجمالي حجم الاستثمار الأسترالي في المحافظ لكل عام عبر الخط الأزرق البياني، مما يوفر رؤية مقارنة بين الأداء السنوي الكلي ومساهمات كل وجهة استثمارية. تشير البيانات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الوجهة الأولى لاستثمارات المحافظ الأسترالية طوال فترة الدراسة، حيث تجاوزت قيمة الاستثمارات ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ وارتفعت إلى ما يقارب ٩٠ مليار دولار في عام ٢٠٢١، وهو ما يعكس ثقة المستثمر الأسترالي في السوق المالية الأمريكية لما تتمتع به من عمق وسيولة واستقرار مؤسسي. ومع ذلك، تراجعت تلك الاستثمارات بشكل حاد في عام ٢٠٢٢ إلى مستويات قريبة من الصفر، وهو ما يشير إلى سحب أصول أو تحول استراتيجي في هيكل المحفظة الاستثمارية، قبل أن تعاود النمو في عام ٢٠٢٣ لتسجل حوالي ٤٠ مليار دولار، ثم تعود للارتفاع القوي في عام ٢٠٢٤ لتتجاوز ١٠٠ مليار دولار، ما يعزز فرضية ارتباط قرارات الاستثمار الأسترالية في الولايات المتحدة بظروف السوق الأمريكية مثل أسعار الفائدة والعائد على السندات.

أما الاتحاد الأوروبي فقد شهد تدفقات منخفضة نسبياً ومحدودة خلال السنوات الأولى، لكنه سجل نمواً ملحوظاً في عام ٢٠٢٣ بما يزيد عن ٢٥ مليار دولار، ثم تراجع طفيف في عام ٢٠٢٤، ما يدل على وجود فرص انتقائية يتم اقتناصها في بعض الفترات ضمن الأسواق الأوروبية. وبالنسبة للمملكة المتحدة فقد حافظت على مستويات متوسطة من التدفقات بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٣، في حين انخفضت بشكل طفيف في عام ٢٠٢٤، وهو ما قد يعكس تأثيرات بيئية استثمارية داخلية مثل التغيرات الضريبية أو تقلب أسعار الأصول.

وفيما يتعلق بدول آسيان فقد اتسمت الاستثمارات الأسترالية فيها بالتذبذب، لكنها بدأت تكتسب زخماً في عام ٢٠٢٣ مع تسجيلها أكثر من ١٥ مليار دولار، مما يشير إلى تحسن جاذبية الأسواق الناشئة لدى المستثمرين الأستراليين، خصوصاً في ظل النمو الاقتصادي المتسارع في بعض دول جنوب شرق آسيا. أما كندا ونيوزيلندا فقد سجلتا استثمارات محدودة نسبياً على مدار الفترة، في حين كانت استثمارات أستراليا في الصين (باستثناء المناطق الإدارية وتايوان) شبه منعدمة أو سالبة في بعض السنوات، وهو ما يُفسر بتأثير التوترات الجيوسياسية والقيود التنظيمية المفروضة على التدفقات المالية.

وفيما يخص الأداء الكلي، فإن الخط الأزرق الذي يمثل "إجمالي استثمارات المحافظ الأسترالية الخارجية" يكشف عن تقلبات ملحوظة، حيث ارتفع من ٤٠ مليار دولار في ٢٠٢٠ إلى حوالي ١٣٠ مليار دولار في ٢٠٢١، ثم شهد انخفاضاً حاداً في ٢٠٢٢ ليبلغ أقل من ٣٠ مليار دولار، قبل أن يعود للصعود إلى حوالي ٧٠ مليار دولار في ٢٠٢٣ ثم يختتم الفترة بقفزة إلى أكثر من ١٤٠ مليار دولار في ٢٠٢٤، وهو أعلى مستوى خلال الخمس سنوات.

يمكن الاستنتاج من التحليل أن طبيعة استثمار المحافظ الأسترالية الخارجية تتسم بالحساسية الشديدة للتغيرات في الأسواق المالية وأسعار الفائدة والسياسات النقدية في الدول المستقبلية، حيث تظهر هذه الحساسية بشكل أوضح في الانخفاضات الحادة عام ٢٠٢٢ والارتفاعات المفاجئة في ٢٠٢١ و٢٠٢٤. كما يُشير التركيز الكبير على السوق الأمريكية إلى ضعف التنوع الجغرافي في توزيع استثمارات المحافظ الأسترالية، الأمر الذي قد يعرضها لمخاطر مركزة. ومن هنا تبرز الحاجة لوضع سياسات استثمار خارجية متوازنة تضمن توزيع المخاطر وتنمية العلاقات الاستثمارية مع الاقتصادات الناشئة وتلك التي تقدم فرص عوائد طويلة الأجل مع استقرار مؤسسي وتنظيمي. الشكل رقم (٧): الاستثمار الأسترالي في الخارج، معاملات الاستثمار في المحفظة، حسب البلد، وحسب السنة.



Source: Australian Bureau of Statistics, International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024

٦. الدخل الأساسي (الإيرادات المدينة).

أ. الاستثمار الأجنبي في أستراليا، الإيرادات المدينة، حسب الدولة، وحسب السنة.

يعرض الشكل أدناه تطور التزامات أستراليا تجاه المستثمرين الأجانب على شكل مدفوعات دخل خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤، ويُقصد بمدفوعات الدخل (Income Debits) العوائد التي تُدفع للمستثمرين الأجانب مقابل استثماراتهم في أستراليا، سواء كانت أرباحاً موزعة أو فوائد أو دخولاً من الاستثمارات المباشرة والمحافظ. ويمثل المحور العمودي الأيسر قيمة المدفوعات لكل دولة أو مجموعة دول بمليارات الدولارات الأسترالية، في حين يمثل المحور العمودي الأيمن إجمالي المدفوعات لجميع الدول في كل عام، كما تم توضيحه بواسطة الخط الأزرق.

تشير البيانات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية استحوذت على الحصة الأكبر من مدفوعات الدخل طوال فترة الدراسة، حيث بدأت بقيمة تقارب ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ وارتفعت تدريجياً إلى أن بلغت ذروتها في عام

٢٠٢٢ بقيمة ٥٠ مليار دولار، وهي القيمة التي حافظت عليها خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ أيضًا، ما يعكس حجم الاستثمارات الأمريكية الكبير في السوق الأسترالية، وبالتالي حجم العوائد التي تُستحق عليها. وتؤكد هذه الأرقام أن الولايات المتحدة ليست فقط المستثمر الأكبر في أستراليا من حيث القيمة الرأسمالية، بل هي كذلك من حيث العائد المالي المحقق من تلك الاستثمارات.

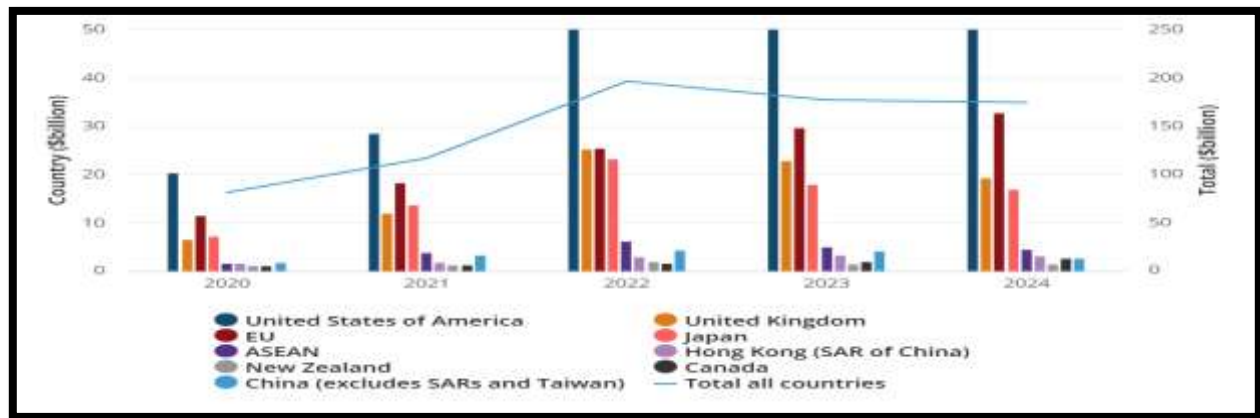
أما الاتحاد الأوروبي فقد أظهر أيضًا نمواً ملحوظاً في مدفوعات الدخل، من حوالي ١٢ مليار دولار في ٢٠٢٠ إلى أكثر من ٣٠ مليار دولار في ٢٠٢٤، وهو ما يدل على توسع الاستثمارات الأوروبية في أستراليا وتنامي عوائدها بمرور الوقت، ويُشير إلى شراكة مالية قوية ومتنامية بين الطرفين. وتُعد اليابان ثالث أكبر مستفيد من مدفوعات الدخل، حيث تجاوزت قيمتها ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ قبل أن تنخفض قليلاً إلى أقل من ٢٠ مليار دولار في ٢٠٢٤، مما يشير إلى استثمارات مستقرة لكن ذات عوائد متفاوتة.

سجلت المملكة المتحدة نمواً طفيفاً في المدفوعات من حوالي ٧ مليارات دولار في ٢٠٢٠ إلى قرابة ١٩ مليار دولار في ٢٠٢٤، في حين حافظت دول آسيان وهونغ كونغ وكندا ونيوزيلندا على مستويات أقل بكثير، تتراوح بين ٢ إلى ٧ مليارات دولار، مع استقرار نسبي دون تقلبات كبيرة. أما الصين (باستثناء المناطق الإدارية وتايوان) فقد سجلت مدفوعات دخل متواضعة لم تتجاوز ٥ مليارات دولار حتى عام ٢٠٢٤، وهو ما يعكس تراجع دورها النسبي كمستثمر فاعل في السوق الأسترالية.

فيما يتعلق بإجمالي مدفوعات الدخل لجميع الدول (الخط الأزرق)، فقد شهد نمواً واضحاً من حوالي ٨٠ مليار دولار في ٢٠٢٠ إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في ٢٠٢٢، وهو العام الذي سجل أعلى مستوى خلال فترة الدراسة، ثم انخفضت المدفوعات تدريجياً في العامين اللاحقين إلى حوالي ١٨٠ مليار دولار في ٢٠٢٤، مما يشير إلى تقلبات في الأرباح المحولة للمستثمرين الأجانب، قد تكون ناتجة عن تغيرات في أرباح الشركات أو أسعار الفائدة أو السياسات الضريبية.

يُظهر هذا الشكل بوضوح العلاقة الطردية بين مستوى الاستثمار الأجنبي في أستراليا والعوائد التي تُدفع للمستثمرين، ويؤكد على أن الاقتصاد الأسترالي يشكل بيئة مربحة وجاذبة لرأس المال الأجنبي، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. كما أن استمرار نمو هذه المدفوعات يدل على أن هذه الاستثمارات ليست سلبية أو خاملة، بل تحقق عوائد فعلية وتُساهم في حركة رأس المال، وإن كانت تمثل أيضًا استنزافاً جزئياً للدخل القومي على شكل تحويلات إلى الخارج. من هنا تبرز أهمية تعزيز الاستثمار المحلي أو إعادة تدوير جزء من أرباح الشركات الأجنبية داخل السوق الأسترالية من خلال حوافز أو سياسات استثمارية ذكية توازن بين جذب الاستثمارات والاحتفاظ بجزء أكبر من عوائدها.

الشكل رقم (٨): الاستثمار الأجنبي في أستراليا، الإيرادات المدينة، حسب الدولة، وحسب السنة.



Source: Australian Bureau of Statistics, International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024

٧. ائتمانات الدخل

أ. الاستثمار الأسترالي في الخارج، ائتمانات الدخل، حسب البلد/مجموعة البلدان، حسب السنة

يعرض الشكل البياني أدناه تطور الإيرادات المالية (income credits) التي تحققها أستراليا من استثماراتها الخارجية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤. ويمثل المحور العمودي الأيسر القيم المستلمة من كل دولة أو مجموعة إقليمية بمليارات الدولارات الأسترالية، بينما يُظهر المحور العمودي الأيمن إجمالي الإيرادات السنوية لجميع الدول من خلال خط بياني أزرق يوضح الاتجاه العام.

تُظهر البيانات أن الولايات المتحدة الأمريكية شكلت المصدر الرئيسي لإيرادات أستراليا من الاستثمارات الخارجية طوال فترة الدراسة، إذ بدأت بقيمة تقارب ١٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ وارتفعت تدريجياً إلى ما يزيد عن ٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، ما يدل على أن الجزء الأكبر من العوائد التي تحققها أستراليا من استثماراتها الخارجية يأتي من السوق الأمريكية، وهو ما يُفسّر بارتفاع حجم الاستثمار الأسترالي في الولايات المتحدة، وتوجهه نحو قطاعات ذات ربحية عالية كالخدمات المالية والتكنولوجيا.

تأتي المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في المرتبتين الثانية والثالثة من حيث قيمة الإيرادات، حيث سجلتا نمواً ملحوظاً، إذ ارتفعت الإيرادات من المملكة المتحدة من حوالي ٥ مليارات دولار في ٢٠٢٠ إلى أكثر من ١٠ مليارات في ٢٠٢٤، في حين صعدت إيرادات الاتحاد الأوروبي من نحو ٥ مليارات إلى ١٣ مليار دولار خلال نفس الفترة. ويعكس هذا النمو تحسن أداء الاستثمارات الأسترالية في هذين السوقين، وخاصة مع تحسن العوائد على الأسهم والسندات الأوروبية واستقرار الاقتصاد البريطاني بعد فترة من التذبذب المرتبط بالبريكست.

أما نيوزيلندا فقد حافظت على موقع متوسط من حيث الإيرادات، حيث تراوحت القيم المستلمة من ٤ إلى ٧ مليارات دولار خلال الفترة، ما يعكس العلاقة الاقتصادية المتينة بين البلدين والتداخل الاستثماري القائم في القطاعات الزراعية والمالية. كما سجلت دول آسيان ارتفاعاً تدريجياً في إيرادات أستراليا، رغم أنها لا تزال عند مستويات

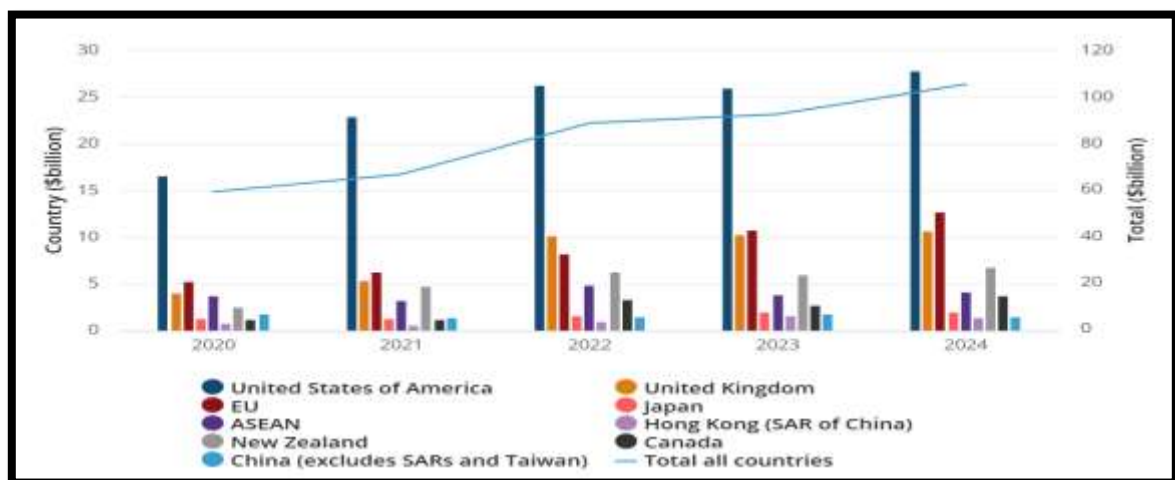
منخفضة نسبياً (بين ٣ إلى ٥ مليارات دولار)، وهو ما قد يرتبط بارتفاع الاستثمارات الجديدة في الأسواق الناشئة ضمن جنوب شرق آسيا التي تشهد نمواً اقتصادياً متسارعاً.

وتُعد كندا وهونغ كونغ والصين (باستثناء المناطق الإدارية وتايوان) من الدول ذات المساهمة المحدودة في دخل الاستثمارات الأسترالية، حيث لم تتجاوز إيرادات كل منها حاجز ٣ مليارات دولار في أي من السنوات الخمس، مما يعكس إما محدودية الاستثمارات الأسترالية في هذه الأسواق أو ضعف العوائد المحققة منها نتيجة ظروف السوق أو تركيبة الاستثمار.

أما الخط الأزرق البياني الذي يمثل إجمالي الدخل من جميع الدول، فقد أظهر اتجاهاً تصاعدياً واضحاً، إذ ارتفع من حوالي ٧٠ مليار دولار في ٢٠٢٠ إلى أكثر من ١٠٥ مليارات دولار في ٢٠٢٤، ما يعكس تطوراً مستقرًا في أداء الاستثمارات الخارجية الأسترالية، سواء في شكل أرباح موزعة أو فوائد على السندات أو عوائد تشغيلية للمشروعات الاستثمارية الخارجية.

بناءً على هذا التحليل يمكن القول إن تدفقات الدخل إلى أستراليا من الاستثمارات الخارجية تتسم بالاتساق والتصاعد، وتتركز في الأسواق الكبرى ذات العوائد المرتفعة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما يؤكد على نجاح أستراليا في توجيه استثماراتها الخارجية نحو أسواق راسخة. كما أن هذا النمو المتدرج في الإيرادات يعكس كفاءة إدارة المحافظ الاستثمارية الخارجية، ويعزز أهمية الحفاظ على التوازن الجغرافي للاستثمارات لزيادة الدخل الوطني من مصادر متعددة وتخفيف التبعية لمصدر واحد. وتوصي الجهات الاستثمارية الأسترالية بمواصلة تنويع الاستثمارات الجغرافية والقطاعية وزيادة المساهمة في الأسواق الناشئة بهدف تعزيز النمو المستدام للعائدات الخارجية مستقبلاً.

الشكل رقم (٩): الاستثمار الأسترالي في الخارج، ائتمانات الدخل، حسب البلد، حسب السنة



Source: Australian Bureau of Statistics, International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024

ثالثاً: التحليل القياسي.

١. توصيف النموذج.

تعتبر مرحلة توصيف النموذج القياسي الخطوة الأولى والاساسية التي يقوم بها الباحث في الدراسات القياسية والذي يعد دراسة ظاهرة اقتصادية معينة، وهي تعني التعبير عن الظاهرة في صياغة رياضية وذلك لعكس العلاقات المختلفة ويطلق على هذه المرحلة صياغة الفرضيات وهي تشتمل على الخطوات التالية:

٢. تحديد متغيرات النموذج:

الجدول (١): تحديد متغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات	الرمز
الاستثمار	Investment
الواردات	IMPORTS
الناتج المحلي الاجمالي	GDP
الصادرات	EXPORTS
النمو الاقتصادي	GROWTH
التضخم	INFLATION

المصدر: من اعداد الباحث.

٣. الشكل الرياضي للنموذج.

الكتابة النظرية للنموذج

$$\text{Investment} = f(\text{IMPORTS}, \text{GDP}, \text{EXPORTS}, \text{GROWTH}, \text{INFLATION}).$$

الكتابة الرياضية للنموذج

$$\text{Investment} = \beta_0 + \beta_1 \text{IMPORTS} + \beta_2 \text{GDP} + \beta_3 \text{EXPORTS} + \beta_4 \text{GROWTH} - \beta_5 \text{INFLATION} + \mu$$

٤. التحليل الوصفي:

تمثل الجدول والرسوم البيانية المرفقة ملخصاً إحصائياً لستة متغيرات اقتصادية رئيسية، وهي: الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو، الواردات، معدل التضخم، والاستثمار، وذلك خلال فترة زمنية امتدت لخمس عشرة عاماً (٢٠١٠-٢٠٢٤)

أ. التحليل الوصفي للمتغيرات

أظهر تحليل الصادرات أن متوسطها بلغ نحو 2.48 مع حد أقصى 4.13 وحد أدنى 1.54، وانحراف معياري قدره 7.46 مما يعكس تبايناً ملحوظاً بين السنوات. قيمة الالتواء الموجبة (١.٠٩٥) تشير إلى تركّز القيم حول

المستوى الأدنى ووجود قمم عالية في بعض السنوات، وهو ما تؤكدته القفزات الواضحة في الرسم البياني بعد عام ٢٠٢٢.

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، بلغ المتوسط 1.35 بانحراف معياري 1.44، مع مدى يتراوح بين 1.13 و 1.59 الانحراف البسيط جداً عن الصفر في الالتواء (-٠.٣١) يعكس توزيعاً متماثلاً تقريباً، مع اتجاه نمو مستمر ومتدرج على مدى السنوات، كما يظهر في الرسم البياني الخطي المتصاعد.

أما معدل النمو الاقتصادي فقد سجل متوسطاً قدره ٢.٥١% وانحرافاً معيارياً قدره ١.٠٥، وتراوح بين قيمة دنيا سالبة (-٠.٣٣%) وقيمة قصوى ٤.٢٦%. يشير الالتواء السالب (-٠.٨٨٩) إلى ميل القيم نحو الجانب الأعلى من التوزيع، مع وجود تذبذب نسبي على مدى الفترة وانخفاض حاد قبيل ٢٠٢٣ ثم تعافٍ قوي في ٢٠٢٤.

الواردات حققت متوسطاً بلغ 2.98 بانحراف معياري 5.04، وتراوح بين 1.56 و 3.57 قيمة الالتواء الموجبة الطفيفة (٠.٥٠٣) تعكس استقراراً نسبياً مع بعض الارتفاعات الملحوظة في فترات معينة، وهو ما يتوافق مع الرسم البياني الذي يُظهر منحني صاعداً مع بعض الانخفاضات المؤقتة.

فيما يتعلق بالتضخم، أظهر المتوسط قيمة ٢.٥٠% مع انحراف معياري ١.٥٩، والقيم تراوحت بين ٠.٨٥% و ٥.٦٩%. الالتواء الموجب (١.٦٤٣) يعكس وجود قمم حادة في بعض السنوات، وخاصة الارتفاع الكبير المسجل في ٢٠٢٤.

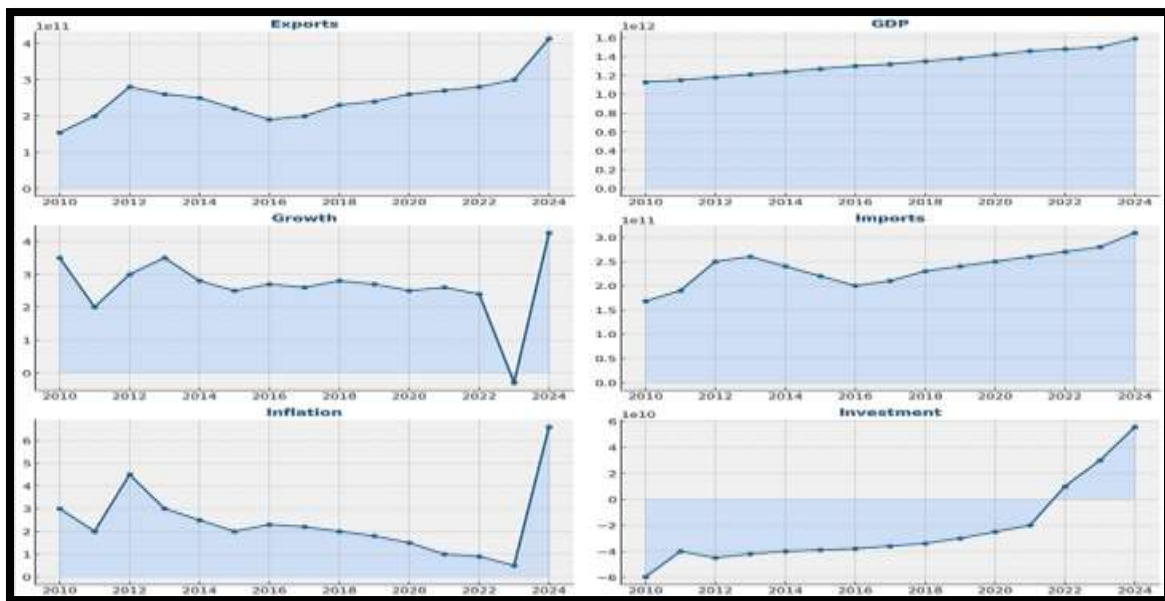
أما الاستثمار فقد سجل متوسطاً سالباً بلغ -2.96 مما يشير إلى أن صافي الاستثمارات كان في معظم السنوات سالباً، مع انحراف معياري كبير 3.45 يعكس تقلبات شديدة. الالتواء الموجب (١.٧٠٤) يدل على أن بعض السنوات شهدت قفزات استثنائية في الاستثمار، وهو ما يظهر بوضوح في الرسم البياني.

ب. اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

اعتمد اختبار Jarque-Bera للتحقق من طبيعة توزيع البيانات لكل متغير، وكما يلي:

- **الصادرات (Exports):** قيمة الاختبار ٣.٥٥ واحتمالية ٠.١٦٩، ما يشير إلى مما يعني ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** قيمة الاختبار ٠.٩٧٥ واحتمالية ٠.٦١٣، ما يدل بوضوح على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- **النمو (Growth):** قيمة الاختبار ٤.٦٦ واحتمالية ٠.٠٩٧، وهي قريبة من حد الرفض (٠.٠٥)، مما يعني أن التوزيع شبه طبيعي مع وجود انحرافات طفيفة.
- **الواردات (Imports):** قيمة الاختبار ٠.٧٩٧ واحتمالية ٠.٦٧٠، ما يدل على البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- **التضخم (Inflation):** قيمة الاختبار ١٠.٥٣ واحتمالية ٠.٠٠٠٥، ما يعني ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي بسبب وجود قيم متطرفة.
 - **الاستثمار (Investment):** قيمة الاختبار ١٣.٤٤ واحتمالية ٠.٠٠٠١، ما يدل على انحراف واضح عن التوزيع الطبيعي نتيجة القفزات الكبيرة في بعض السنوات.
- تشير النتائج إلى أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي، الواردات، والصادرات تتمتع بتوزيع طبيعي نسبي، مما يسهل إدراجها في النماذج الإحصائية التقليدية. في المقابل، متغير التضخم والاستثمار لا يتبعان التوزيع الطبيعي، وهو ما قد يتطلب إجراء تحويلات رياضية أو استخدام أساليب تحليل لا تفترض طبيعية البيانات، بينما معدل النمو يقع في منطقة وسطية وقد يحتاج إلى معالجة محدودة قبل التحليل المتقدم.



٥. اختبار الاستقرار.

توضح نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) الواردة في الجدول رقم (١) أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة أظهرت درجات متفاوتة من الاستقرار الزمني، وهو ما يعكس طبيعة كل متغير وطبيعة العوامل المؤثرة فيه خلال فترة التحليل. فقد تبين أن متغيري الصادرات والنمو الاقتصادي يتمتعان بالاستقرار عند المستوى، إذ بلغت قيم الاحتمالية لهما ٠.٠٠٥ و ٠.٠٠٣ على التوالي، وهي أقل من مستوى المعنوية البالغ ٥%. هذا يشير إلى أن هذه المتغيرات لم تشهد تقلبات عشوائية كبيرة أو اتجاهات زمنية غير مستقرة، وهو ما قد يعكس ارتباطها بعوامل هيكلية مستقرة نسبياً مثل القدرات الإنتاجية والاتجاهات العامة في الطلب العالمي على السلع المصدرة.

أما متغير الاستثمار فقد أظهر عدم استقراره عند المستوى، إلا أنه أصبح مستقراً بعد أخذ الفرق الأول، وهو ما يشير إلى أن البيانات كانت تحتوي على اتجاه زمني أو تقلبات طويلة الأجل تمت إزالتها بعد الفرق الأول. ويمكن تفسير ذلك بتأثر الاستثمار بعوامل متغيرة مثل سياسات التمويل، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتقلبات في الإنفاق الحكومي على المشروعات الرأسمالية.

بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهر أيضاً عدم استقراره عند المستوى، لكنه استقر بعد الفرق الأول، مما يعني أنه يتبع عملية تكامل من الدرجة الأولى. $I(1)$ وهذا النمط شائع في مؤشرات الناتج القومي، حيث تتأثر بالقوى الاقتصادية الكلية وتظهر اتجاهات نمو على المدى الطويل، مع الحاجة لإزالة هذا الاتجاه عبر التفريق الأولي لتحقيق الاستقرار الإحصائي.

أما متغير التضخم فقد اتضح أنه غير مستقر حتى بعد أخذ الفرق الأول، واستلزم الأمر الوصول إلى الفرق الثاني لتحقيق الاستقرار، مما يشير إلى أنه يتبع عملية تكامل من الدرجة الثانية. $I(2)$ ويعكس ذلك طبيعة التضخم التي قد تتأثر بتغيرات أسعار السلع والخدمات على المدى القصير والطويل، وكذلك بعوامل خارجية مثل أسعار النفط وسعر الصرف، ما يجعله أكثر عرضة للتقلبات المتراكمة.

الأمر ذاته ينطبق على الواردات، والتي لم تصل إلى الاستقرار إلا عند الفرق الثاني، وهو ما يمكن تفسيره بتأثر الواردات بعدة عوامل متشابكة، منها الطلب المحلي، والسياسات التجارية، وتقلبات سعر الصرف، والظروف الاقتصادية العالمية، ما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار في المدين القصير والطويل.

توضح هذه النتائج أن المتغيرات محل الدراسة ليست جميعها على نفس درجة الاستقرار، حيث هناك متغيرات مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، وأخرى مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ ، وأخرى لا تستقر إلا عند الفرق الثاني $I(2)$. هذا التباين في درجات التكامل له دلالات منهجية مهمة، إذ يستلزم استخدام نماذج اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار اختلاف درجات الاستقرار، مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) أو اختبارات التكامل المشترك التي تسمح بدمج متغيرات ذات درجات تكامل مختلفة في إطار تحليلي واحد، مع الحفاظ على سلامة التقديرات وموثوقية الاستنتاجات.

الجدول رقم (١): اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات

المتغيرات	t.statistic	Dickey-Fuller	prob	الاستقرارية
الاستثمار	-5.912	-3.119	0.000	الفرق الأول
التضخم	-4.334	-3.144	0.000	الفرق الثاني
الصادرات	-2.874	-3.119	0.05	المستوى
النمو الاقتصادي	-3.368	-3.119	0.03	المستوى
الناتج المحلي الإجمالي	-4.105	-3.144	0.01	الفرق الأول
الواردات	-4.486	-3.144	0.005	الفرق الثاني

٦. تحليل الانحدار المتعدد:

يعرض نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS) أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، الواردات، التضخم، الصادرات على الاستثمار خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٤). وقد أظهرت النتائج أن النموذج يفسر ما نسبته ٥٤.٠٤% من التباين في الاستثمار، إلا أن قيمة معامل التحديد المعدل (٢٨.٥٠%) وانخفاض معنوية النموذج الكلية $\text{Prob}(F\text{-statistic})=0.1549$ تشير إلى أن هناك عوامل أخرى خارج النموذج تؤثر في الاستثمار.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.87E+10	1.18E+11	0.753792	0.4702
GDP	-0.012477	0.083165	-0.150021	0.8841
GROWTH	8.49E+09	1.08E+10	0.783708	0.4533
IMPORTS	-1.576030	0.686846	-2.294588	0.0474
INFLATION	-5.66E+09	9.05E+09	-0.626116	0.5468
EXPORTS	1.012351	0.453318	2.233201	0.0524
F-statistic	2.116491	Durbin-Watson stat		1.814029
Prob(F-statistic)	0.154972	R-squared		0.540405

ويتضح من الجدول أعلاه:

١. الواردات: (*IMPORTS*) أظهرت النتائج أثراً سلبياً ومعنوياً عند مستوى 5% ($\beta = 1.576$) ($\text{Prob}=0.0474$) مما يشير إلى أن زيادة الواردات تقلل من حجم الاستثمار المحلي. هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة *Kandiero & Chitiga (2006)* في الدول النامية، والتي بينت أن الاعتماد الكبير على السلع المستوردة يقلل من الحوافز لتطوير القاعدة الإنتاجية المحلية.
٢. الصادرات: (*EXPORTS*) كان لها أثر إيجابي وبدرجة معنوية قريبة من الحد المقبول ($\beta=1.012$, $\text{Prob}=0.0524$)، مما يدعم فرضية أن زيادة الصادرات تحفز الاستثمار من خلال تحسين ميزان المدفوعات وزيادة العوائد المالية. هذه النتيجة تتماشى مع نظرية النمو المدفوع بالصادرات ونتائج دراسة *Alfaro et al. (2004)* التي وجدت أن الصادرات تخلق بيئة محفزة للاستثمار، خاصة في الدول ذات الأسواق الخارجية النشطة.

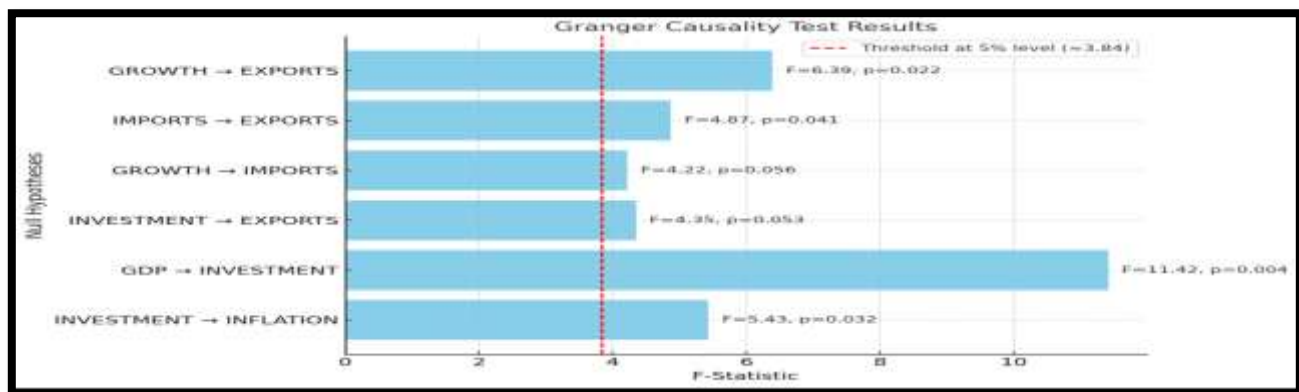
٣. الناتج المحلي الإجمالي: (*GDP*) أظهر أثراً طفيفاً وإيجابياً غير معنوي ($\text{Prob}=0.8841$) وهو ما يختلف عن نتائج الدراسات في الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة وألمانيا حيث يرتبط الناتج المحلي ارتباطاً وثيقاً

بالاستثمار على المدى الطويل. (Servén, 2002) قد يرجع هذا الاختلاف إلى تقلبات الاقتصاد المحلي أو ضعف القاعدة الإنتاجية.

٤. النمو الاقتصادي: (GROWTH) جاء أثره موجباً وغير معنوي (Prob=0.4533) في حين تشير الدراسات الأوروبية والأمريكية إلى وجود علاقة طردية قوية بين النمو والاستثمار، ما يعكس اختلاف الديناميكيات الاقتصادية المحلية عن الاقتصادات المتقدمة.

٥. التضخم: (INFLATION) أظهر أثراً سلبياً وغير معنوي (Prob=0.5468)، بينما تؤكد الدراسات في الولايات المتحدة والدول الأوروبية (Borensztein et al., 1998) أن التضخم المرتفع عادةً ما يقلل من جاذبية الاستثمار عبر زيادة عدم اليقين الاقتصادي، مما قد يشير إلى أن التضخم في الفترة المدروسة لم يكن مرتفعاً بما يكفي ليؤثر بشكل واضح على قرارات الاستثمار.

٦. سببية Granger Causality Tests



تشير نتائج اختبار السببية Granger Causality Tests إلى وجود علاقات سببية متبادلة بين بعض المتغيرات الاقتصادية المدروسة، وهو ما يعكس الترابط الديناميكي بينها عبر الزمن. فعلى صعيد العلاقة بين الاستثمار والتضخم، تبين أن الاستثمار يسبب التضخم عند مستوى دلالة ٥%، وهو ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية التي أوضحت أن زيادة الاستثمار في ظل ضعف القدرة الإنتاجية قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية نتيجة ارتفاع الطلب

الكلي على حساب العرض، كما أشار إلى ذلك كل من Fischer (1993) و Khan & Senhadji (2001).

أما فيما يخص العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة سببية قوية دالة إحصائياً، إذ أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحفيز الاستثمار. وهذه النتيجة تعزز الفرضيات التي تبناها Barro

(1991) و (Levine & Renelt (1992) بأن النمو يخلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً وجاذبية لرؤوس الأموال، مما يعزز النشاط الاستثماري.

وبالنسبة للعلاقة بين الاستثمار والصادرات، فإنها جاءت قريبة من الدلالة الإحصائية عند مستوى ٥%، الأمر الذي يشير إلى ارتباط محتمل لكنه ضعيف نسبياً. هذه النتيجة تتفق مع ما أشار إليه Grossman & Helpman (1991) بأن الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري تعطي ثمارها على المدى الطويل من خلال زيادة القدرة التنافسية للصادرات.

فيما يتعلق بعلاقة النمو الاقتصادي بالواردات، فقد ظهرت عند حدود الدلالة ($p=0.056$) ، وهو ما يعني أن النمو قد يكون له تأثير في زيادة الواردات، وإن كان ذلك عند مستوى معنوية أقل قوة. هذه النتيجة تقترب مما توصلت إليه دراسة (Bahmani-Oskooee (1998 التي بينت أن ارتفاع الدخل القومي غالباً ما ينعكس على زيادة الطلب على السلع المستوردة، سواء للاستهلاك أو كمدخلات إنتاجية.

كما بينت النتائج وجود علاقة سببية من الواردات إلى الصادرات عند مستوى دلالة ٥%، ما يدعم فرضية "الواردات المدفوعة بالصادرات" التي ناقشها (Awokuse (2008 ، حيث أن استيراد التكنولوجيا والمواد الخام يساهم في تطوير القدرات التصديرية للدول.

وأخيراً، أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي يسبب زيادة في الصادرات عند مستوى دلالة ٥%، وهو ما ينسجم مع الأدبيات الكلاسيكية مثل (Feder (1982 و (Balassa (1985 التي أوضحت أن الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة قادرة على تعزيز صادراتها نتيجة تحسن البنية الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن النتائج تؤكد الطبيعة التبادلية والمعقدة للعلاقات بين الاستثمار والنمو والتجارة الخارجية، إذ يتضح أن النمو الاقتصادي يمثل المحرك الأساسي الذي يغذي الاستثمار ويزيد من حجم الصادرات، في حين تلعب الواردات دوراً وسيطاً في تعزيز القدرة التصديرية عبر توفير التكنولوجيا والمدخلات اللازمة. هذه العلاقات تسلط الضوء على أهمية تبني سياسات اقتصادية متوازنة تركز على تعزيز الاستثمار المنتج، وضبط الضغوط التضخمية، إضافة إلى ترشيد الاستيراد وتوجيهه نحو السلع الرأسمالية التي تدعم النمو طويل الأمد

٧. مصفوفة الارتباط

توضح مصفوفة الارتباط أعلاه طبيعة العلاقات الثنائية بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، حيث تظهر معاملات الارتباط مستويات مختلفة من القوة والاتجاه بين الاستثمار والتضخم والواردات والنمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي والصادرات.

أولاً، نلاحظ أن الاستثمار يرتبط إيجابياً مع الناتج المحلي الإجمالي (٠.٤٣٥) والصادرات (٠.٤٢٤)، مما يعكس أن زيادة الاستثمار تسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي الكلي ورفع القدرة التصديرية، وهو ما يتفق مع نتائج الأدبيات التي أكدت على الدور المحوري للاستثمار في تحفيز النمو والتوسع في التجارة الخارجية (Barro, 1991)؛ (Grossman & Helpman, 1991) في المقابل، العلاقة بين الاستثمار والتضخم جاءت ضعيفة (٠.١٦٠)، ما يشير إلى أن أثر الاستثمار على ارتفاع المستوى العام للأسعار في هذه العينة محدود نسبياً.

ثانياً، تظهر النتائج وجود ارتباط قوي بين التضخم وكل من النمو (٠.٦٢٠) والواردات (٠.٥٨٢) والصادرات (٠.٥٩١)، وهو ما يدل على أن زيادة التضخم غالباً ما ترتبط بارتفاع النشاط الاقتصادي وزيادة حجم التجارة. هذه النتيجة تدعم بعض الدراسات التي ربطت بين ارتفاع معدلات التضخم والنمو في الاقتصادات النامية، حيث يمكن أن يكون التضخم معتدلاً محفزاً للنمو لكنه قد يتحول إلى عائق عند تجاوزه حدوداً معينة (Khan & Senhadji, 2001).

ثالثاً، العلاقة بين الواردات والصادرات قوية جداً (٠.٩١٩)، ما يؤكد وجود تكامل تجاري واضح، حيث أن زيادة الاستيراد من المواد الخام والتكنولوجيا يسهم في تعزيز القدرة التصديرية. هذه النتيجة تتسجم مع فرضية الواردات المدفوعة بالصادرات (Import-Led Exports Hypothesis) التي أكدتها دراسات مثل (Awokuse, 2008). كما أن الارتباط بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي (٠.٥٤١) يعكس أن توسع النشاط الاقتصادي يرتبط بزيادة الانفتاح التجاري.

رابعاً، العلاقة بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات جاءت متفاوتة، حيث كان الارتباط ضعيفاً مع الاستثمار (-٠.١٣٩) ومع الناتج المحلي الإجمالي (-٠.١١٦)، بينما كان معتدلاً مع الواردات (٠.٤٧٨) والصادرات (٠.٢٧١). هذه النتائج توحي بأن النمو في العينة قيد الدراسة لا يعتمد بشكل مباشر على الاستثمار المحلي أو الناتج المحلي الإجمالي بقدر اعتماده على الانفتاح التجاري، وهو ما يتسق مع بعض الأدبيات التي ترى أن النمو في الاقتصادات النامية غالباً ما يكون موجهاً بالتجارة أكثر من كونه مدفوعاً بالطلب المحلي.

وأخيراً، العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات (٠.٦٨٧) كانت قوية نسبياً، ما يشير إلى أن زيادة الناتج المحلي تسهم في دعم النشاط التصديري، وهو ما تؤكد الأدبيات الخاصة بفرضية النمو المدفوع بالصادرات (Export-Led Growth Hypothesis).

	INVESTMENT	INFLATION	IMPORTS	GROWTH	GDP	EXPORTS
INVESTMENT	1					
INFLATION	0.160	1				
IMPORTS	0.164	0.582	1			
GROWTH	-0.139	0.620	0.478	1		
GDP	0.435	0.049	0.541	-0.116	1	
EXPORTS	0.424	0.591	0.919	0.271	0.687	1

الخاتمة

يؤكد هذا التحليل أن التدفقات التجارية، وخاصة الواردات والصادرات، كانت محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في أستراليا خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤). ففي مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، أظهر الاقتصاد الأسترالي قدرة على التكيف مدفوعة بانفتاحه التجاري وتكامله مع سلاسل الإمداد العالمية. ومع ذلك، تشير النتائج إلى الحاجة الملحة لإعادة تقييم العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الداخلي، وضرورة صياغة سياسات أكثر فاعلية لجذب واستغلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما يضمن تحويله إلى محفز مباشر للنمو المستدام. إن المستقبل الاقتصادي لأستراليا يعتمد بشكل كبير على قدرتها على تحقيق التوازن بين تعزيز تجارتها الخارجية وتعزيز بيئة الاستثمار المحلية لتصبح قادرة على تحقيق نمو شامل ومرن.

الاستنتاجات.

بناءً على التحليل، يمكن تلخيص النتائج المتعلقة بواقع الاستثمار الأجنبي في أستراليا والاستثمار الأسترالي في الخارج خلال الفترة المذكورة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) على النحو التالي:

- شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في أستراليا نمواً مطرداً، مما يعكس جاذبية الاقتصاد الأسترالي لرؤوس الأموال الأجنبية.
- تُعد الولايات المتحدة أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في أستراليا، يليها كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما يشير إلى وجود علاقات اقتصادية قوية مع هذه الدول.
- أظهرت معاملات المحافظ الاستثمارية الأجنبية في أستراليا تقلبات حادة وغير منتظمة، مما يدل على حساسيتها العالية للتغيرات في الأسواق المالية العالمية.

- كشف التحليل الإحصائي عن وجود ارتباط ضعيف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي المحلي، مما يشير إلى أن تأثيره المباشر على الناتج خلال هذه الفترة لم يكن بنفس قوة تأثير التجارة الخارجية.
- نما حجم الاستثمار الأسترالي في الخارج بشكل مستمر، وإن كان بمعدلات أقل من نمو الاستثمار الأجنبي الداخل إلى البلاد.
- نتجه الاستثمارات الأسترالية الخارجية بشكل أساسي نحو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، مما يعكس تفضيل المستثمرين الأستراليين للأسواق الناضجة والمستقرة.
- كان الاستثمار المباشر هو الشكل المهيمن على كل من الاستثمار الأجنبي في أستراليا والاستثمار الأسترالي الخارجي، مما يدل على وجود علاقات استراتيجية طويلة الأمد بدلاً من الاستثمار القائم على المضاربة.
- توجد علاقة قوية جداً بين الواردات والصادرات (٠.٩١٩)، مما يؤكد أن زيادة استيراد المواد الخام والتكنولوجيا يساهم في تعزيز القدرة التصديرية لأستراليا. كما يوجد ارتباط معتدل بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي (٠.٥٤١).
- كان الارتباط بين النمو الاقتصادي والاستثمار ضعيفاً (-٠.١٣٩)، وضعيفاً أيضاً مع الناتج المحلي الإجمالي (-٠.١١٦) تشير هذه النتائج إلى أن النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة كان مدفوعاً بشكل أكبر بالتجارة الخارجية مقارنة بالاستثمار المحلي.
- كانت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات قوية نسبياً (٠.٦٨٧)

التوصيات

استناداً إلى النتائج المذكورة، يُقترح تبني التوصيات التالية لتعزيز الأداء الاقتصادي في أستراليا:

١. تعزيز الانفتاح التجاري: يجب على الحكومة الأسترالية مواصلة سياساتها التي تشجع على الانفتاح التجاري، وإزالة الحواجز غير الضرورية أمام الواردات، والاستفادة من استيراد المواد الخام والتقنيات المتقدمة لدعم القطاعات التصديرية.
٢. تحفيز الاستثمار المباشر: رغم ضعف الارتباط المباشر مع النمو في الفترة المدروسة، يظل الاستثمار الأجنبي المباشر مكوناً حاسماً. لذلك، يُنصح بتقديم حوافز لجذب الاستثمارات التي تستهدف القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، والعمل على تحسين بيئة الأعمال لزيادة الشفافية والحد من القيود البيروقراطية.
٣. تنويع الشركاء التجاريين: يجب العمل على تنويع الشركاء التجاريين لتجنب الاعتماد المفرط على أسواق معينة، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالصدمات الاقتصادية العالمية ويعزز مرونة الاقتصاد الأسترالي.

المصادر:

أولا المصادر الأجنبية:

1. Alfaro, L., Chanda, A., Kalemli-Ozcan, S., & Sayek, S. (2004). *FDI and Economic Growth: The Role of Local Financial Markets*. Journal of International Economics, 64(1), 89–112.
2. Australian Bureau of Statistics. (2024). *International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024*. Canberra: ABS.
3. Barro, R. J. (1991). *Economic Growth in a Cross Section of Countries*. Quarterly Journal of Economics, 106(2), 407–443.
4. Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1998). *How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?*. Journal of International Economics, 45(1), 115–135.
5. De Backer, K. (2003). *Globalization and Structural Adjustment: The Impact of Foreign Direct Investment*. OECD Publishing.
6. Faeth, I. (2005). *Determinants of Foreign Direct Investment – A Tale of Nine Theoretical Models*. Journal of Economic Surveys, 19(1), 1–31.
7. FIRB. (2019). *Annual Report 2018–19*. Foreign Investment Review Board, Government of Australia.
8. Fischer, S. (1993). *The Role of Macroeconomic Factors in Growth*. Journal of Monetary Economics, 32(3), 485–512.
9. Guttmann, S., & Richards, A. (2006). *Trade Openness: An Australian Perspective*. Reserve Bank of Australia Bulletin, April, 63–70.
10. Kandiero, T., & Chitiga, M. (2006). *Trade Openness and Foreign Direct Investment in Africa*. South African Journal of Economic and Management Sciences, 9(3), 355–370.
11. Khan, M. S., & Senhadji, A. S. (2001). *Threshold Effects in the Relationship Between Inflation and Growth*. IMF Staff Papers, 48(1), 1–21.
12. Levine, R., & Renelt, D. (1992). *A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions*. American Economic Review, 82(4), 942–963.
13. Sadik, A. T., & Bolbol, A. A. (2001). *Capital Flows, FDI, and Technology Spillovers: Evidence from Arab Countries*. World Development, 29(12), 2111–2125.
14. Servén, L. (2002). *Real Exchange Rate Uncertainty and Private Investment in Developing Countries*. World Bank Policy Research Working Paper No. 2823.
15. UNCTAD. (2004). *World Investment Report 2004: The Shift Towards Services*. Geneva: United Nations.
16. UNCTAD. (2018). *World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies*. Geneva: United Nations.
17. WEF. (2017). *The Global Competitiveness Report 2017–2018*. World Economic Forum.

ثانيا المصادر العربية

١. احمد كبدياني (٢٠١٣) ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه ،جامعة تلمسان،الجزائر .

٢. الجبوري عبد الرزاق حمد، (٢٠٠٨)، تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
٣. ساحة مصطفى (٢٠١١)، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة ماجستير ، الجزائر.
٤. السامرائي هناء عبد الغفار (١٩٩٩) ، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية أثاره الاقتصادية على البلدان النامية، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٥. السامرائي، دريد محمود (٢٠٠٦)، الاستثمار الأجنبي والمعوقات والضمانات القانونية، ط١، بيروت.
٦. العيد بيوض محمد (٢٠١١) ، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية دراسة مقارنة (تونس-الجزائر-المغرب)، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
٧. فؤاد قاسم محمد، (٢٠١٠)، أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة مجموعة دول MENA الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية والكويت باستعمال معطيات panel ونموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR ، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان، الجزائر.
٨. قويدري، كريمة (٢٠١١)، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان، الجزائر.
٩. مسعداوي د يوسف (٢٠٠٧) ، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، أبحاث اقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد بعلب البليدة، الجزائر.
١٠. مصطفى واحمد ، محمد وسهير (١٩٩٩) ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.
١١. الهادي سليمان عمر (٢٠٠٨)، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.

References

First Foreign Sources

1. Alfaro, L., Chanda, A., Kalemli-Ozcan, S., & Sayek, S. (2004). FDI and Economic Growth: The Role of Local Financial Markets. *Journal of International Economics*, 64(1), 89–112.
2. Australian Bureau of Statistics. (2024). International Investment Position, Australia: Supplementary Statistics 2024. Canberra: ABS.
3. Barro, R. J. (1991). Economic Growth in a Cross Section of Countries. *Quarterly Journal of Economics*, 106(2), 407–443.
4. Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1998). How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?. *Journal of International Economics*, 45(1), 115–135.
5. De Backer, K. (2003). *Globalization and Structural Adjustment: The Impact of Foreign Direct Investment*. OECD Publishing.
6. Faeth, I. (2005). Determinants of Foreign Direct Investment – A Tale of Nine Theoretical Models. *Journal of Economic Surveys*, 19(1), 1–31.
7. FIRB. (2019). Annual Report 2018–19. Foreign Investment Review Board, Government of Australia.
8. Fischer, S. (1993). The Role of Macroeconomic Factors in Growth. *Journal of Monetary Economics*, 32(3), 485–512.
9. Guttmann, S., & Richards, A. (2006). Trade Openness: An Australian Perspective. *Reserve Bank of Australia Bulletin*, April, 63–70.
10. Kandiero, T., & Chitiga, M. (2006). Trade Openness and Foreign Direct Investment in Africa. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, 9(3), 355–370.
11. Khan, M. S., & Senhadji, A. S. (2001). Threshold Effects in the Relationship Between Inflation and Growth. *IMF Staff Papers*, 48(1), 1–21.
12. Levine, R., & Renelt, D. (1992). A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions. *American Economic Review*, 82(4), 942–963.
13. Sadik, A. T., & Bolbol, A. A. (2001). Capital Flows, FDI, and Technology Spillovers: Evidence from Arab Countries. *World Development*, 29(12), 2111–2125.
14. Servén, L. (2002). Real Exchange Rate Uncertainty and Private Investment in Developing Countries. *World Bank Policy Research Working Paper No. 2823*.
15. UNCTAD. (2004). *World Investment Report 2004: The Shift Towards Services*. Geneva: United Nations.

16. UNCTAD. (2018). World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies. Geneva: United Nations.
17. WEF. (2017). The Global Competitiveness Report 2017–2018. World Economic Forum. Second Arab Sources
1. Ahmed Kabdani (2013), The Impact of Economic Growth on Income Distribution Equity in Algeria Compared to Arab Countries, An Analytical and Quantitative Study, PhD Thesis, University of Tlemcen, Algeria.
2. Al-Jubouri Abdul Razzaq Hamad (2008), Analyzing Foreign Direct Investment Trends and Measuring Its Impact on Some Macroeconomic Variables: Selected Arab Countries for the Period (1990-2005), PhD Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
3. Sahat Mustafa (2011), The Impact of Non-Oil Export Development on Economic Growth in Algeria, A Case Study of Small and Medium-Sized Enterprises, Master's Thesis, Algeria.
4. Al-Samarrai Hanaa Abdel Ghaffar (1999), The Relationship between Foreign Direct Investment and International Trade: Its Economic Impact on Developing Countries, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
5. Al-Samarrai, Duraid Mahmoud (2006), Foreign Investment, Obstacles, and Legal Guarantees, 1st ed., Beirut.
6. Eid, Mohamed (2011), "Evaluating the Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth and Sustainable Development in Moroccan Economies: A Comparative Study (Tunisia-Algeria-Morocco)," Master's Thesis, Ferhat Abbas University, Setif, Algeria.
7. Fouad Qasim Mohamed (2010), "Exchange Rate Regimes and Their Impact on Economic Growth: A Case Study of the MENA Group of Countries: Algeria, Morocco, Tunisia, Libya, Egypt, Saudi Arabia, and Kuwait Using Panel Data and the Vector Autoregressive Model (VAR)," Master's Thesis, University of Tlemcen, Algeria.
8. Qwaidri, Karima (2011), "Foreign Direct Investment and Economic Growth in Algeria," Master's Thesis, University of Tlemcen, Algeria.
9. Messaaoui, D. Youssef (2007), "FDI Risk Management with Reference to the Cases of Some Arab Countries," Economic and Administrative Research, Faculty of Economics and Management Sciences, Saad University of Aleppo, Blida, Algeria.
10. Mustafa, Ahmed, Mohammed, and Suhair (1999), Mathematical Models for Planning and Economic Development, Al-Isha'a Technical Library and Press, Egypt.
11. Al-Hadi Suleiman Omar (2008), Foreign Direct Investment and Environmental Rights in Islamic Economics and Descriptive Economics, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Mosul.